جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الثاني من عام 2026

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانيًا : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعًا: التأجير التمويلي..... 20

خامسًا : نشاط التخصيم 22

سادسًا: التمويل الاستهلاكي..... 25

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 28

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة 41

تاسعًا: أخبار الهيئة..... 45

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	أبريل-يونيو 2026	أبريل-يونيو 2025	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	149,876	212,525	-29.48%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	24,767	18,269	35.57%
إجمالي قيمة الإصدارات	174,643	230,794	-24.33%

يتضح من الجدول السابق، انخفاض إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة وتخفيض وتعديل رأس المال) بنسبة 29.48%، لتسجل حوالي 149.9 مليار جنيه في أبريل- يونيو 2026 مقارنة بنحو 212.52 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض إصدارات أسهم (تعديل القيمة الإسمية وتخفيض رأس المال) خلال الفترة من أبريل- يونيو 2026 لتسجل 17.4 مليار جنيه مقارنة بنحو 32 مليار جنيه في الفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 35.57%، ويرجع ذلك ارتفعت إلى إصدار عدد 10 سندات توريق بقيمة 16.5 مليار جنيه وعدد 3 سندات شركات بقيمة 8.2 مليار جنيه في الفترة أبريل- يونيو 2026، مقارنة بإصدار عدد 10 سندات توريق بقيمة 12.2 مليار جنيه وعدد 3 سندات شركات بقيمة 6.1 مليار جنيه، في نفس الفترة من العام السابق.

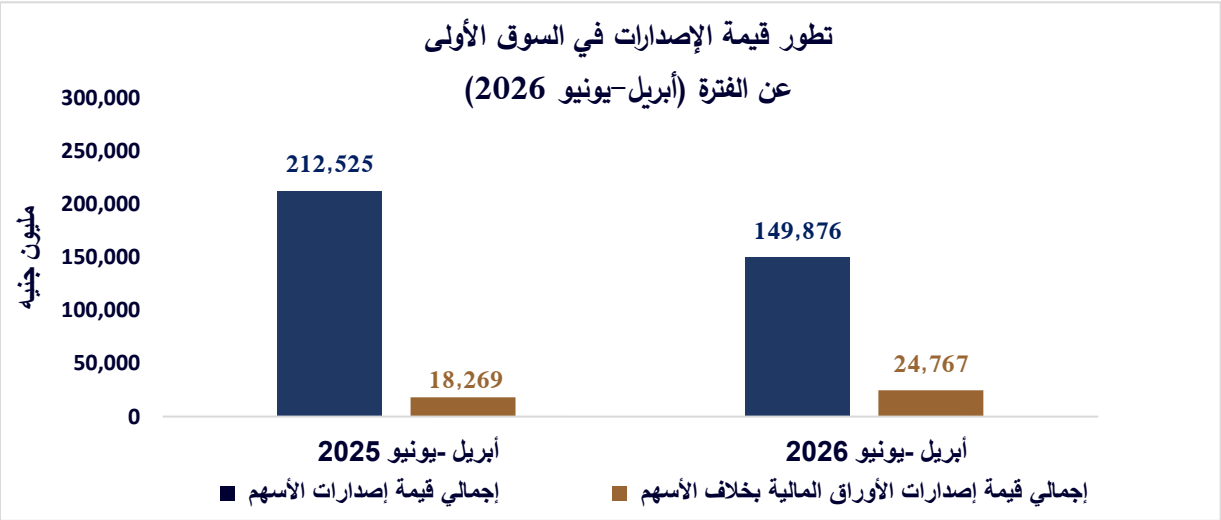

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونيو 2026	إغلاق يونيو 2025	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	50,488	32,857.62	53.66%
EWI EGX70	15,503	9,967.14	55.54%
EGX100 EWI	21,142	13,477.29	56.87%
مؤشر تميز	29,126	12,481.01	133.36%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثانى عن عامي 2026 &2025)

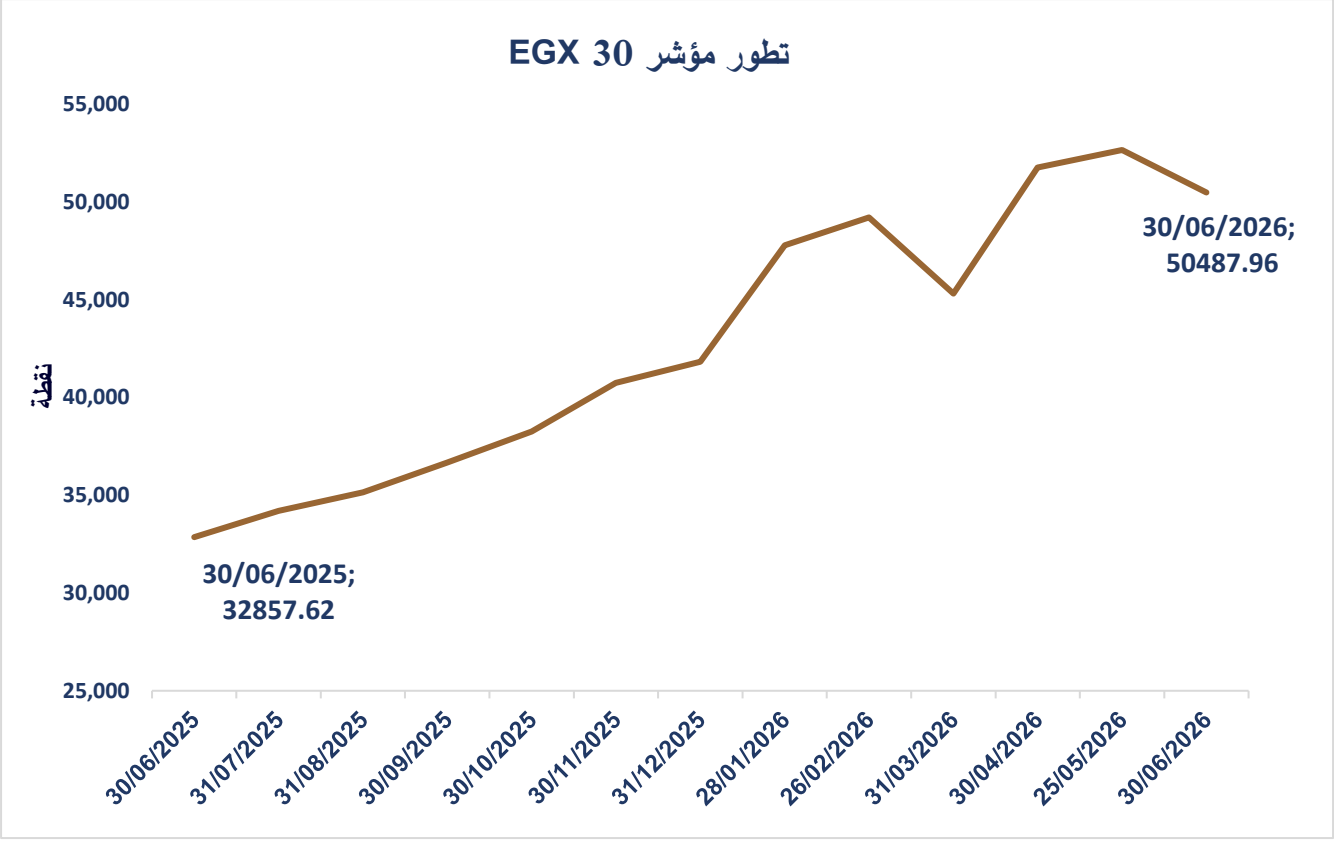

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أبريل-يونيو 2026):

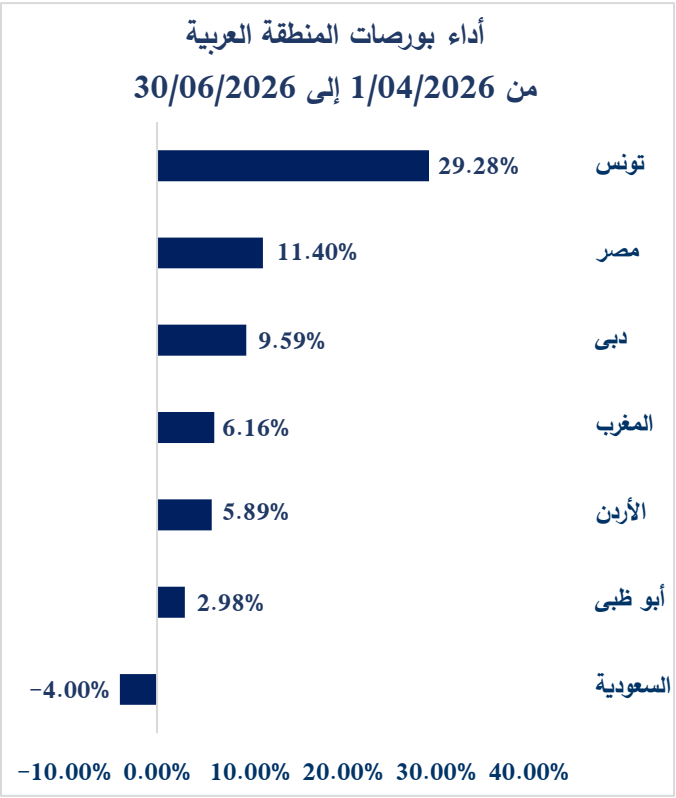

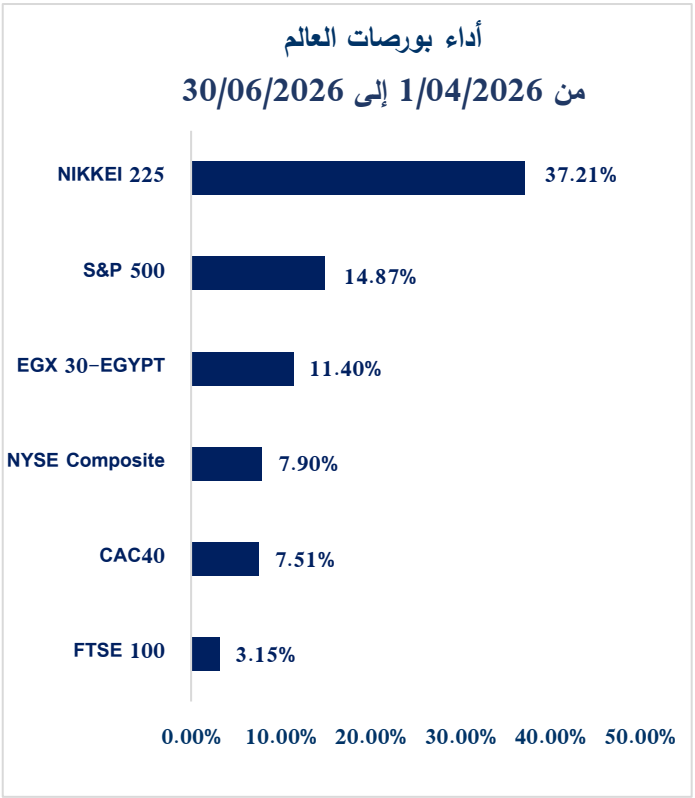

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225
نيويورك	NYSE

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أبريل-يونيو 2026:

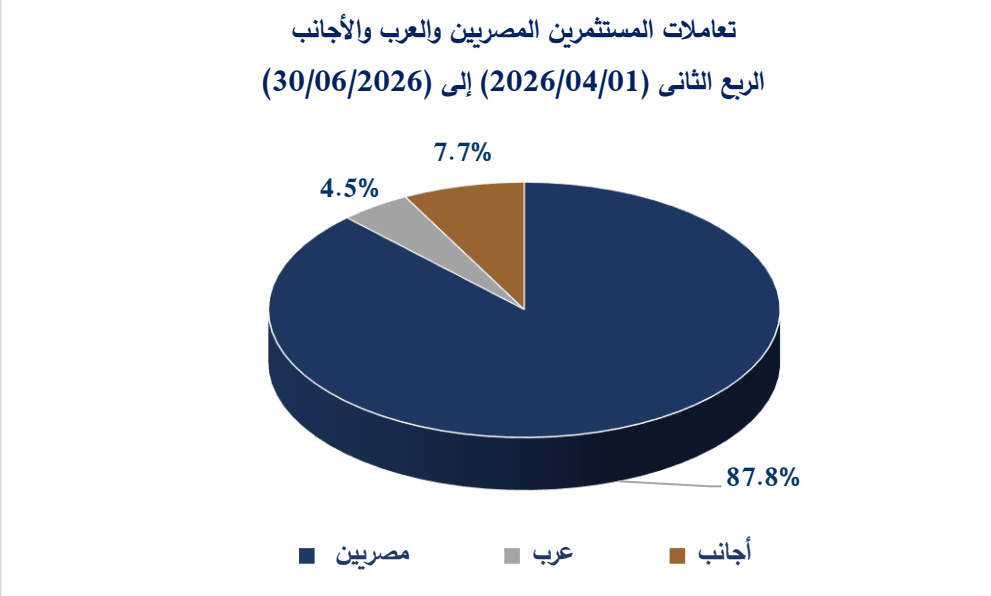

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الثانى من عام 2026 على النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 87.8% ثم الأجانب بنسبة 7.7% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 4.5%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	أبريل-يونيو 2026	أبريل-يونيو 2025	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	587,643	269,128	118.4%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	5,822,777	3,325,828	75.1%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	6,410,419	3,594,955	78.3%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	154,338	110,798	39.3%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثانى من عامي 2026 & 2025).

إرتفعت إجمالي قيمة التداول بنسبة 78.3% لتسجل 6,410.4 مليار جنيه في أبريل- يونيو 2026، مقارنة بنحو 3,594.9 مليار جنيه في ذات الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت قيمة التداول على السندات وأذون الخزانة لتسجل

5,822.8 مليار جنيه في أبريل– يونيو 2026 مقارنة بحوالي 3,325.8 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 75.1%. وتجدر الإشارة إلى انه بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر 2023 مما أسهم في تحقيق قيم غير مسبوقة لتداول أدوات الدخل الثابت الحكومية (متضمنة أذون الخزانة).

ج–رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2026

جدول (1–4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

رأس المال السوقى	إغلاق يونيو 2026	إغلاق يونيو 2025	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
أسهم مقيدة بالسوق الرئيسى	3679.3	2345.7	56.85%
أسهم EGX 30	1941.1	1342.2	44.62%
أسهم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة	3.9	2.1	85.71%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2026 & 2025).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 3679.3 مليار جنيه في نهاية الربع الثانى من عام 2026 وذلك بزيادة بلغت نحو 56.85% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 20.29%.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 18136.2 مليار جنيه لعام 2025/2024 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

د- أعداد المكودين الجدد

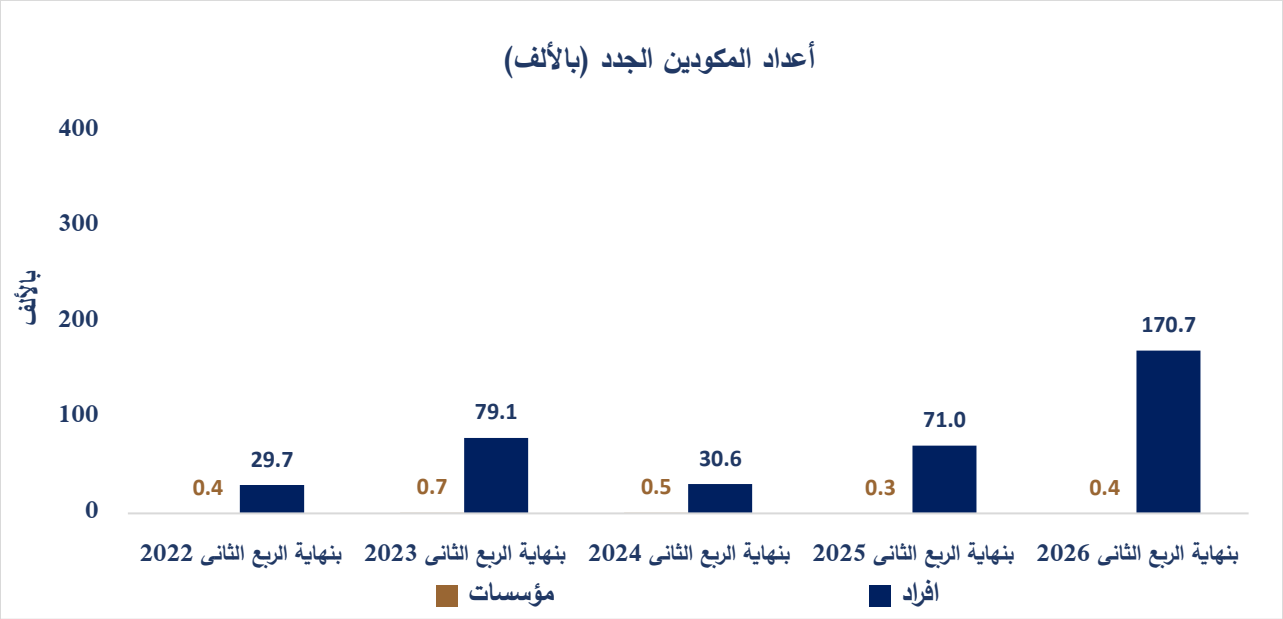

سجلت اعداد المكودين الجدد ارتفاع ملحوظ بنهاية يونيو عام 2026 ليسجل نحو 171.1 ألف مكود مقابل حوالي 71.3 ألف مكود بنهاية يونيو 2025 بمعدل زيادة بلغ 140%.

ثانيًا: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع الثاني من (إبريل- يونيو 2026):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	إبريل - يونيو 2026	إبريل - يونيو 2025	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	19,206.0	14,758.6	30.13%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	14,839.2	11,686.5	27%
إجمالي	34,045.2	26,445.1	28.7%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	7,484.0	7,287.3	2.7%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	7,747.9	7,855.2	-1.4%
إجمالي	15,231.9	15,143	0.6%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

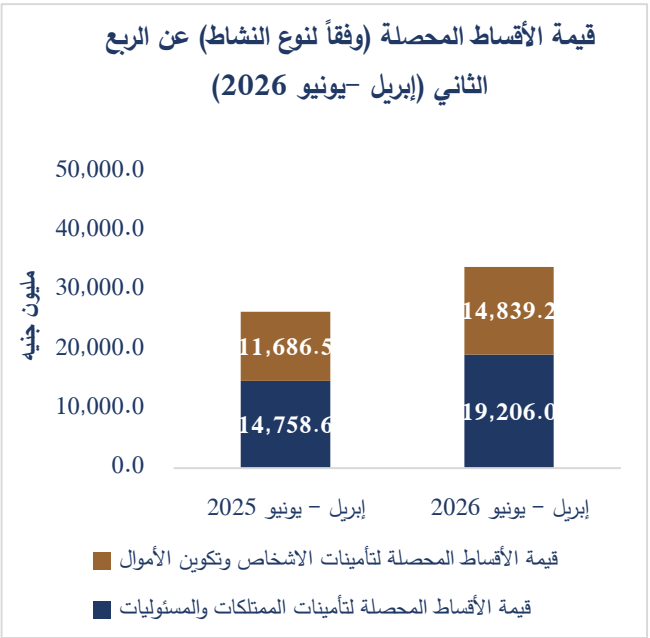

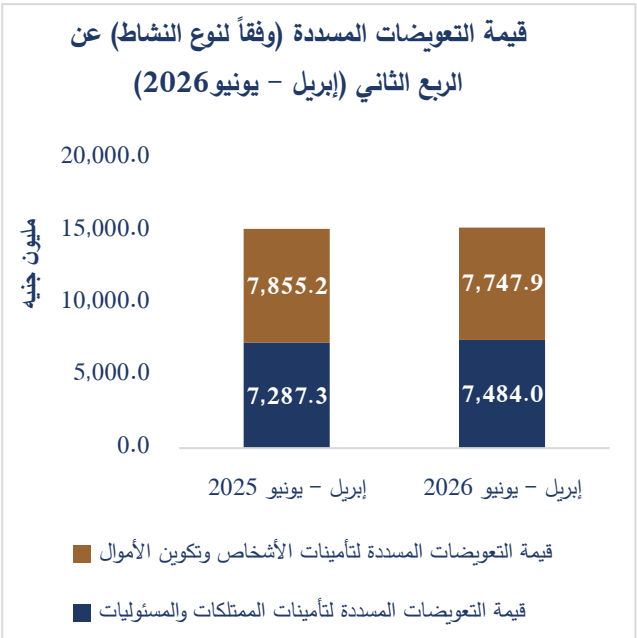

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 34.05 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة بـ 26.45 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 وبمعدل ارتفاع بلغ 28.7 %، حيث يلاحظ ارتفاع في الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 19.21 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2026 مقابل 14.76 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025، بينما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 14.84 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2026 مقابل 11.67 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025.

ارتفاع طفيف في قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة لتصل إلى 15.23 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة بـ 15.14 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 وبمعدل ارتفاع بلغ 0.6%، حيث ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 7.48 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2026 مقابل 7.29 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025، بينما انخفضت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 7.75 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2026 مقابل 7.86 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع الثاني من (إبريل – يونيو 2026):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	إبريل – يونيو 2026	إبريل – يونيو 2025	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	27,498.4	22,863.4	20.3%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	6,546.8	3,581.7	82.8%
إجمالي	34,045.2	26,445.1	28.7%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	13,332.5	13,430.7	-0.7%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,899.5	1,711.9	11%
إجمالي	15,231.9	15,142.6	0.6%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

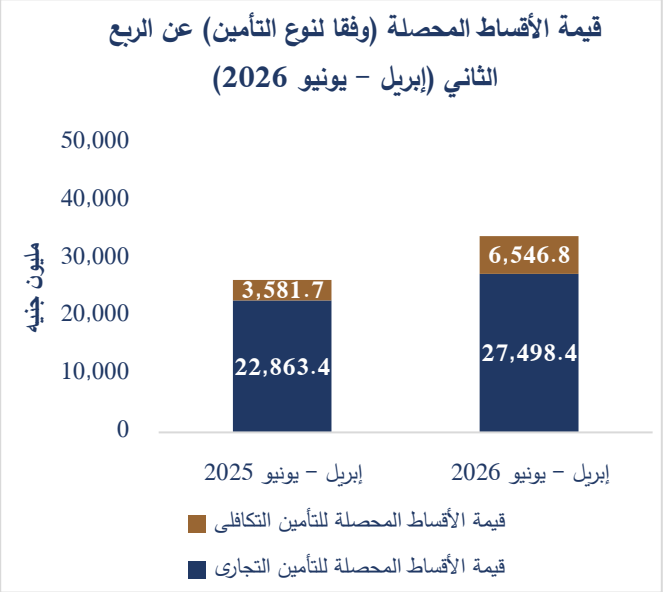

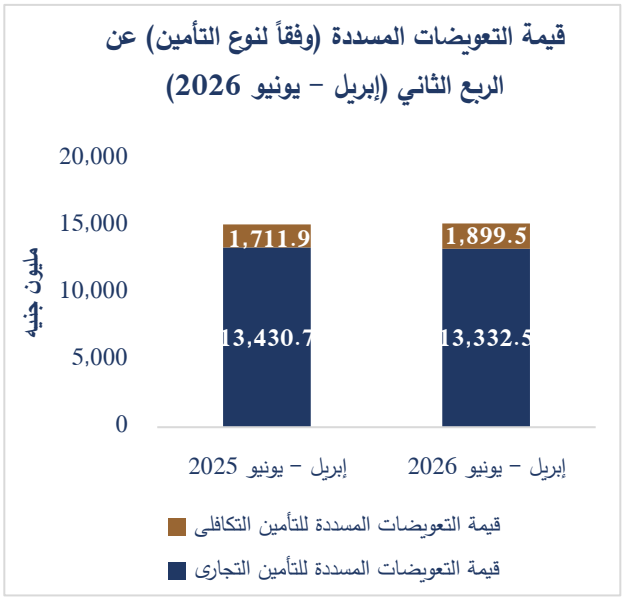

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 34.05 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة بـ 26.45 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 وبمعدل ارتفاع بلغ 28.7%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى27.49 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة بـ 22.86 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025، كما ارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2026 لتصل إلى 6.5 مليار جنيه بالمقارنة بـ 3.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025.

ارتفاع طفيف في قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي لتصل إلى 15.23 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة بحوالي 15.14 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 وبمعدل ارتفاع بلغ 0.6%، حيث انخفضت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري إلى 13.33 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة بنحو 13.43 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025، بينما ارتفعت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني لعام 2026 إلى 1.89 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.71 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ- بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2026	حتى يونيو 2025
شركات التأمين	38	40
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب- بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتي يونيو 2026	حتى يونيو 2025
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	99	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	16721	14543
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	26	32
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	299	295
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	8	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	331	329
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 9.8 مليار جنيه عن الربع الثاني (2026/4/1-2026/6/30) مقابل نحو 7.4 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 33.8%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 269 لسنة 2024 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة.

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2026:

جدول (3-1): عدد العملاء وقيمة التمويل (إبريل - يونيو 2026)

	عدد العملاء		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	إبريل - يونيو 2026	إبريل - يونيو 2025		إبريل - يونيو 2026	إبريل - يونيو 2025	
الإجمالي	4138	3888	6.4%	14482	10371	39.6%

يتضح من الجدول ارتفاع عدد العملاء الجدد خلال الفترة من (2026/04/01-2026/6/30) بنسبة تصل إلى 6.4% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2025، بينما ارتفعت قيمة التمويل الممنوح بنحو 39.6% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد العملاء (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (إبريل - يونيو 2026)

فئة المساحات م2	إبريل - يونيو 2026		إبريل - يونيو 2025		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	330.5	1.09%	376	9.67%	-12%
من 66-86 م2	1.1	0%	529	13.61%	-100%
أكبر من 86 م2	30030.3	98.9%	2983	76.72%	907%
الإجمالي	30361.9	100%	3888	100%	681%

يتضح من الجدول السابق استحواذ العملاء حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 98.9% في الربع الثاني من عام 2026، كما استحوذ العملاء من نفس فئة مساحة

الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 76.72% في الربع الثاني من عام 2025.

عدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (إبريل – يونيو 2026)

نوع الغرض	إبريل – يونيو 2026		إبريل – يونيو 2026		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	3698	89.37%	3258	83.8%	14%
أخرى	440	10.63%	630	16.2%	-30%
الإجمالي	4138	100%	3888	100%	6.4%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (إبريل – يونيو 2026)

نوع العميل	إبريل – يونيو 2026		إبريل – يونيو 2025		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	4747	32.78%	2976	28.7%	60%
عميل صندوق	0	0%	0	0%	-100%
محافظ مشتراه	9735	67.2%	7395	71.3%	32%
الإجمالي	14482	100%	10371	100%	40%

قيمة التمويل العقاري موزعًا حسب التوزيع الجغرافي

جدول (3– 5) بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع التوزيع الجغرافي (إبريل – يونيو 2026)

البيـــــان	إبريل – يونيو 2026		إبريل – يونيو 2025	
	عدد عقود التمويل العقاري	قيمة التمويل العقارى (مليون جنيه)	عدد عقود التمويل العقاري	قيمة التمويل العقارى (مليون جنيه)
القاهرة	2,439	9,043	2,748	6,193
الجيزة	1,071	2,237	764	2,004
الإسكندرية ومطروح	498	2,053	342	1,841
البحر الأحمر	62	303	17	29
محافظات أخرى	68	847	17	304
الاجمالى	4,138	14,482	3,888	10,371

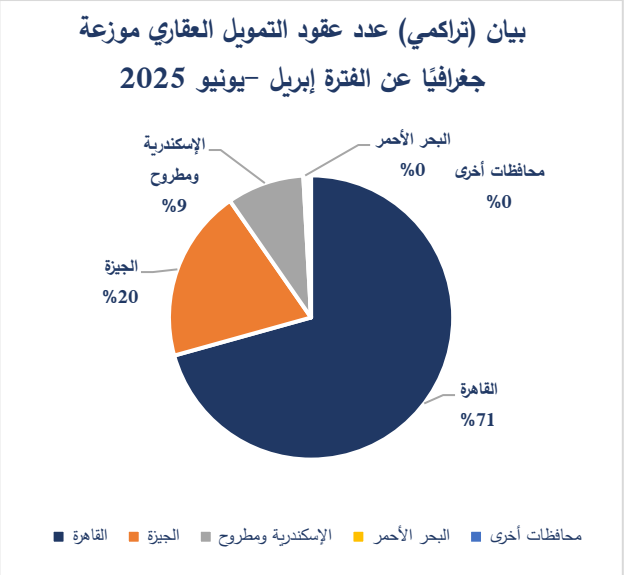

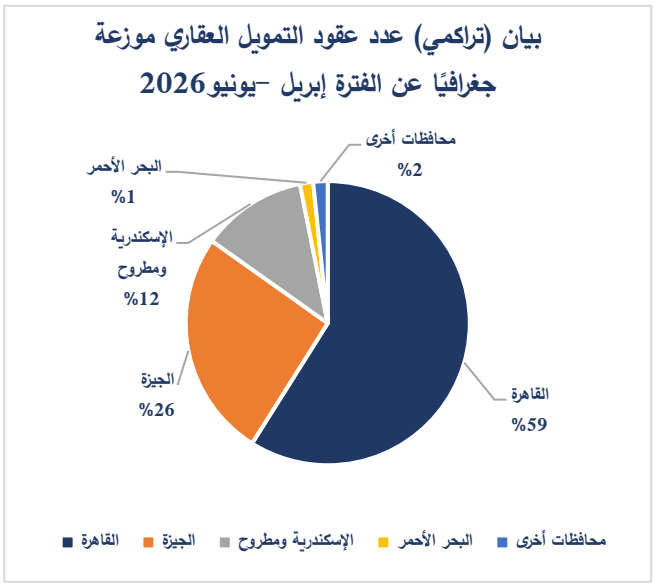

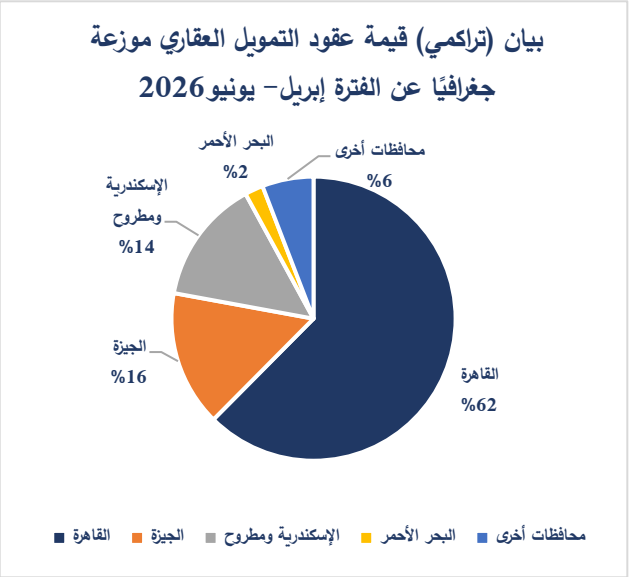

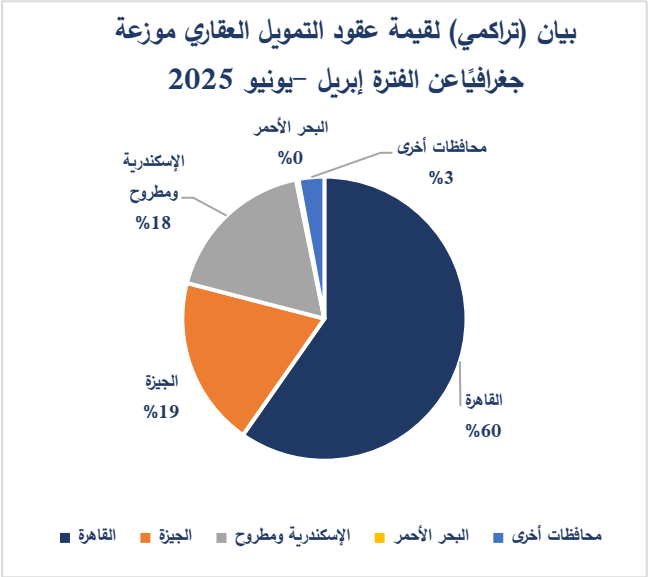

جدول (3– 6) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية يونيو 2026	في نهاية يونيو 2025	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	30	25	20%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	12735.9	9409.3	35.4%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 30 شركة بنهاية الربع الثاني لعام 2026، مقابل 25 شركة في نهاية الربع الثاني من عام 2025 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2026 نحو (180) خبير، بالمقارنة بعدد (179) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2025 بمعدل ارتفاع بلغ 0.6% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو 2026

البيـــان	في نهاية يونيو 2026	في نهاية يونيو 2025	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	180	179	0.6%

رابعًا: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	إبريل – يونيو 2026	إبريل – يونيو 2025	معدل التغير %
عدد العقود	535	476	12.39%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	54,224.6	42261.8	28.31%

شهدت الفترة (إبريل – يونيو) عام 2026 ارتفاع في النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2025، حيث ارتفعت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 54.22 مليار جنيه مقارنةً بحوالي 42.26 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 28.31%، كما ارتفع عدد العقود إلى 535 عقدًا مقارنة بـ 476 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 12.39%.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

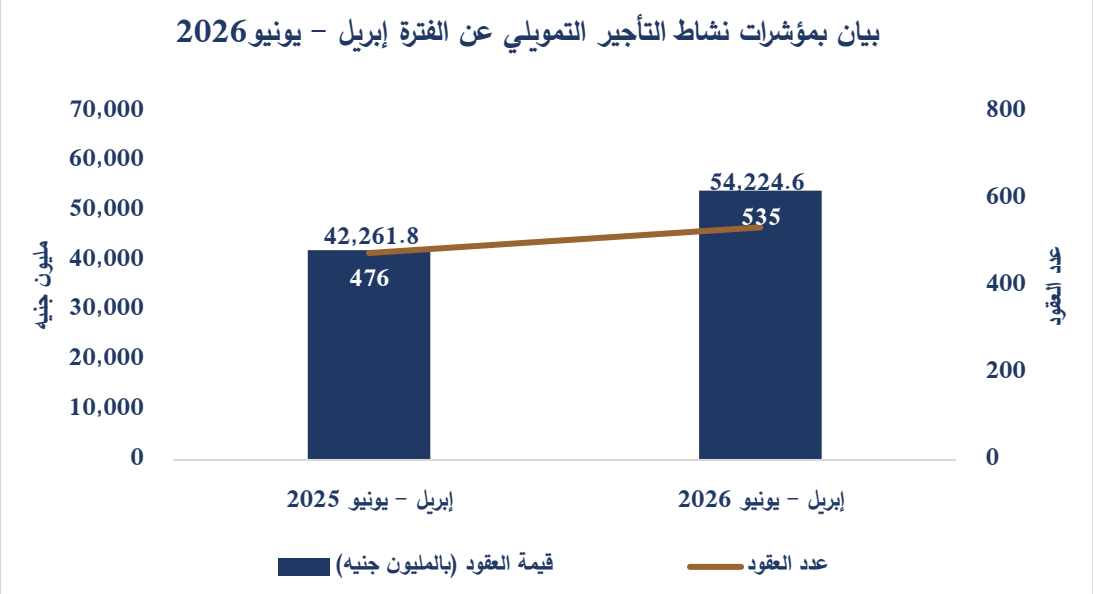

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	إبريل – يونيو 2026		إبريل – يونيو 2025	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	41,119.2	75.8%	34,963.2	82.73%
2	سيارات نقل	2,648.4	4.9%	1,995.4	4.72%
3	سيارات ملاكي	1,290.7	2.4%	1,074.3	2.54%
4	خطوط انتاج	3,280.0	6.0%	848.8	2.01%
5	معدات ثقيلة	461.7	0.9%	802.6	1.90%
6	آلات ومعدات	3,484.3	6.4%	2,377.5	5.63%
7	بواخر	199.7	0.4%	0.0	0.0%
8	أجهزة مكتبية	0.0	0.0%	0.0	0.0%
9	أخرى	1,741.1	3.2%	200.0	0.47%
	الإجمالي	54,225.11	100%	42,261.81	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (إبريل – يونيو 2026) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 41.12 مليار جنيه وبنسبة 75.8% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 82.73% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط آلات ومعدات باستحواذه على 6.4% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بحوالي 3.48 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط خطوط إنتاج بقيمة عقود بلغت نحو 3.28 مليار جنيه وبنسبة 6.0 %من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامسًا: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 62.73 مليار جنيه في نهاية يونيو 2026 بالمقارنة بنحو 43.66 مليار جنيه في نهاية يونيو 2025، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 43.7%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية يونيو 2026	في نهاية يونيو 2025	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	62,732.9	43,656.6	43.7%
الشركات المحيلة (العملاء)	1,124	764	47.1%

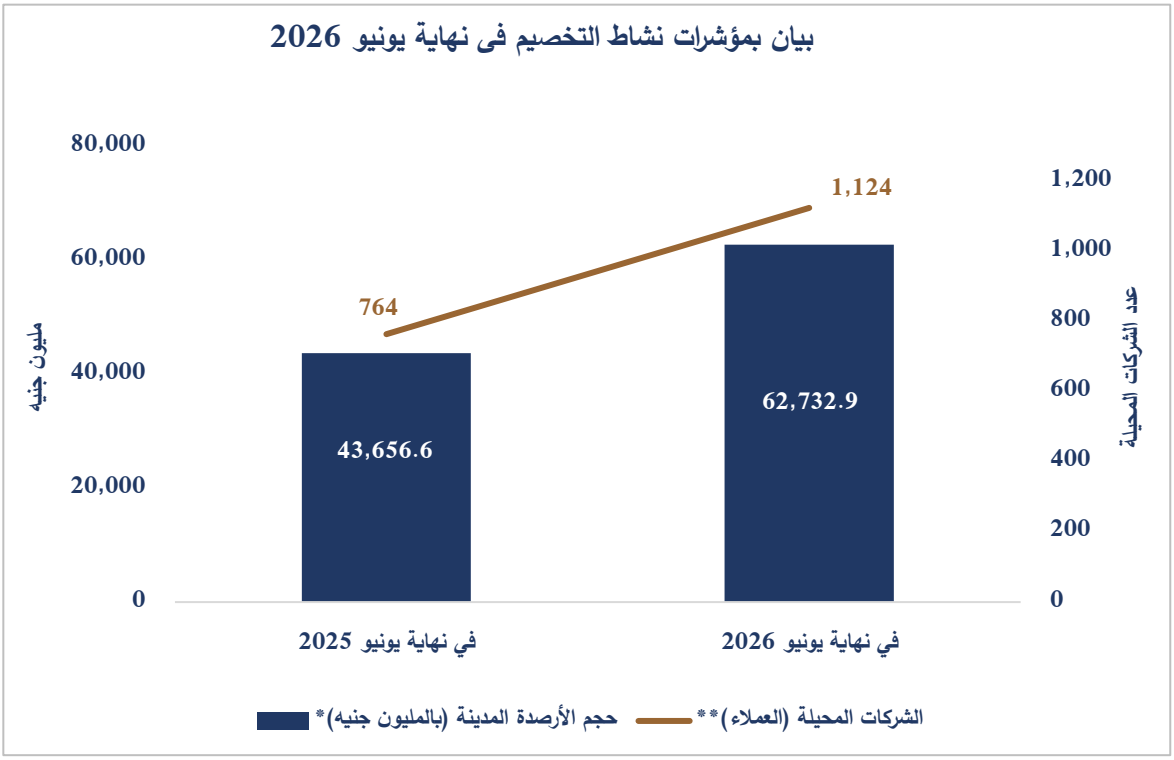

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	إبريل – يونيو 2026	إبريل – يونيو 2025	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	42,138.50	29,559.7	42.6%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	24,279.3	14,869.8	63.3%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	17,859.2	14,689.9	21.6%

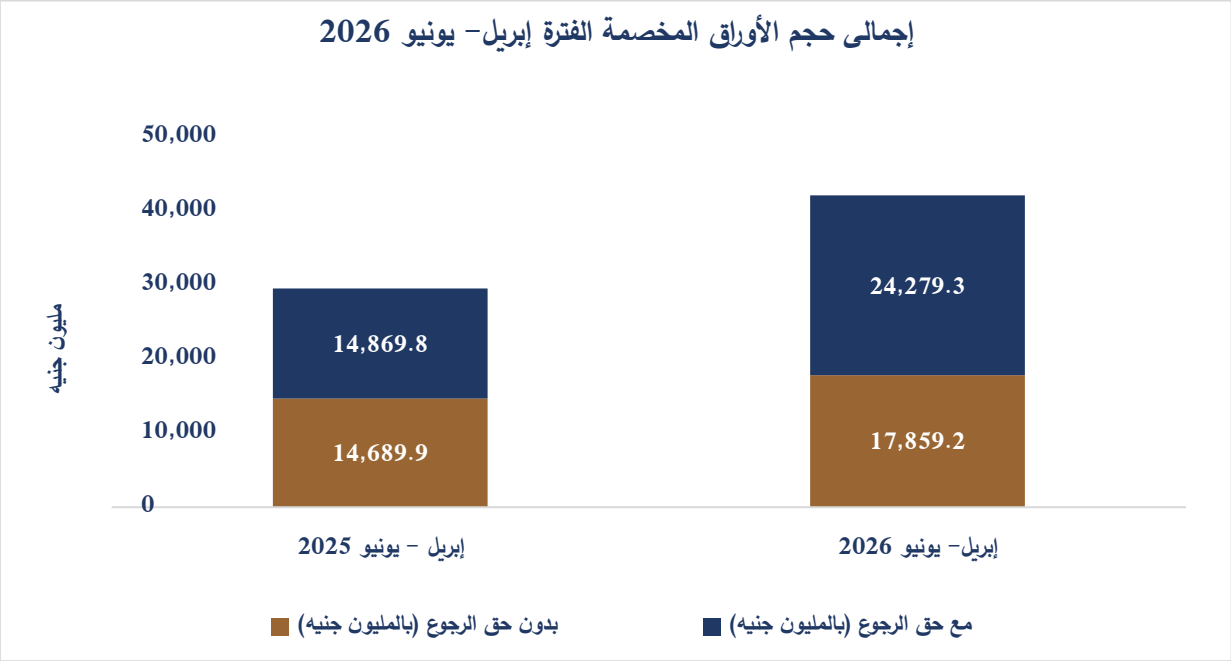

جدول (5-3) قيمة الأوراق المخصمة وفقًا للنطاق الجغرافي (محلي – دولي)

البيان	إبريل – يونيو 2026	إبريل – يونيو 2025	معدل التغير %
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	42,138.50	29,559	42.6%
محلي (بالمليون جنيه)	40,732.5	27,221	49.6%
دولي (بالمليون جنيه)	1,406.0	2,338.0	-39.9%

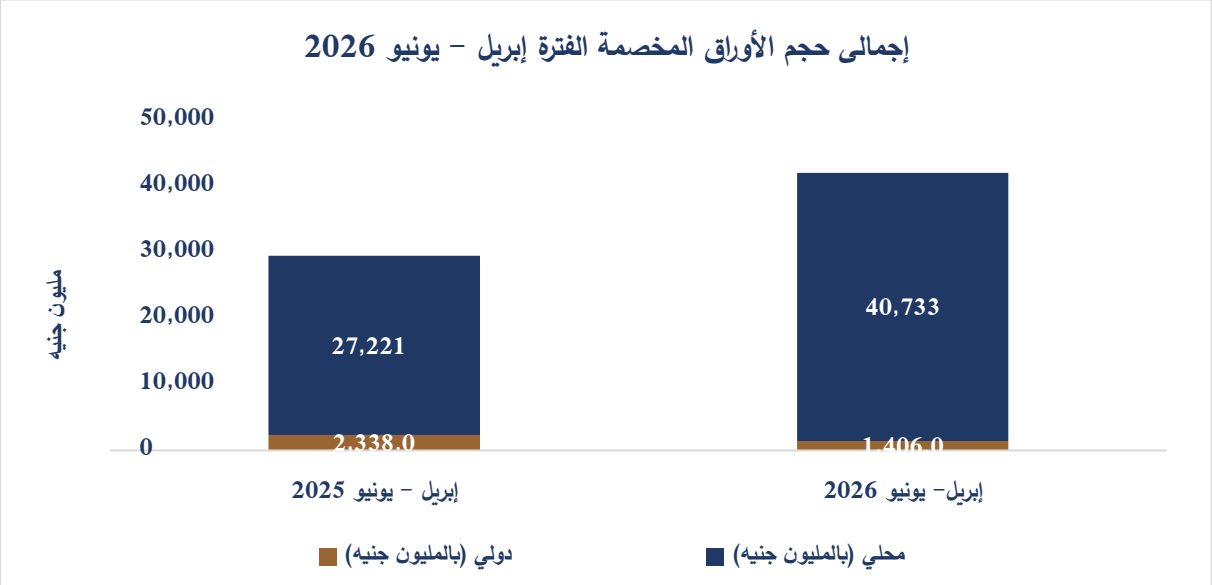

جدول (5–4) شركات التخصيم

البـــــــيان	في نهاية يونيو 2026	في نهاية يونيو 2025
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	49	42

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي، ويستفيد به كذلك الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	إبريل-يونيو 2026	إبريل-يونيو 2025	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	4,170.3	2,493.0	67.1%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	37,246.1	20,712.6	79.8%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 4,170.3 ألف عميل خلال الربع الثانى (إبريل- يونيو) 2026 مقارنة بنحو 2,493 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 67.1%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 37.2 مليار جنيه خلال الربع الثانى من عام 2026 مقارنة بـ 20.7 مليار جنيه في الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 79.8%.

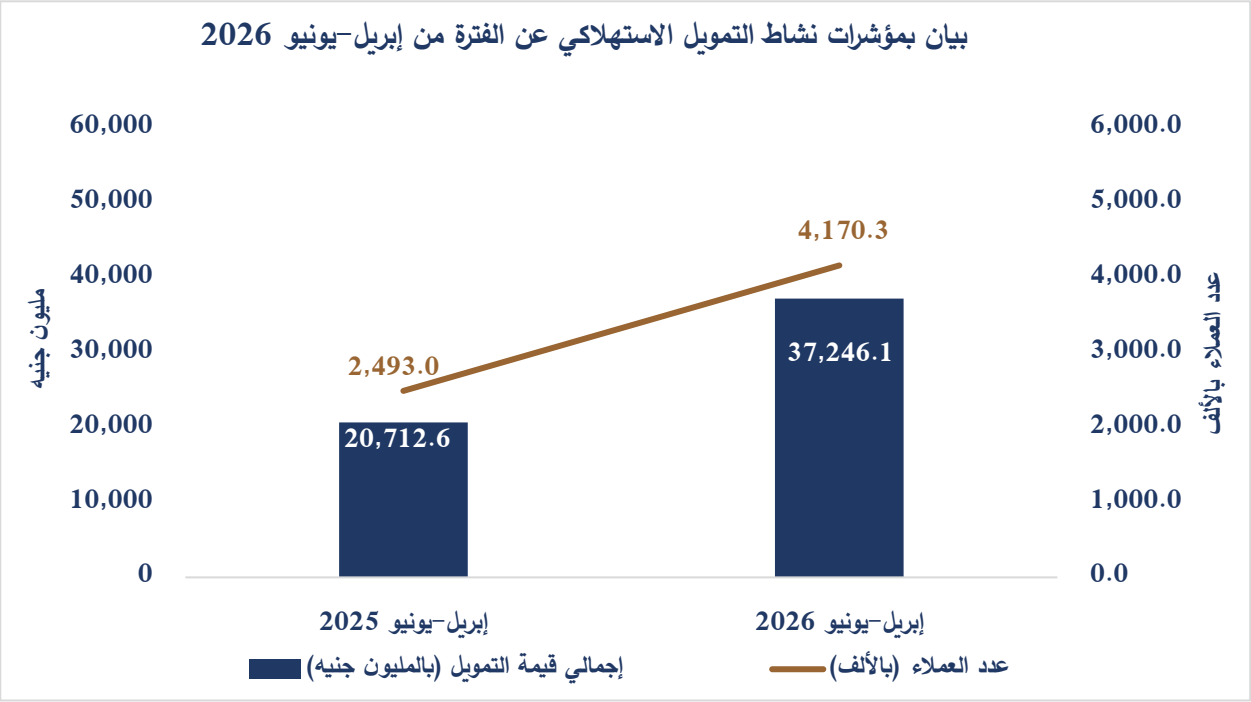

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	إبريل-يونيو 2026	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	9,029.2	24.2%
2	الالكترونيات والأجهزة الكهربائية	6,730.2	18.1%
3	سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل	4,500.1	12.1%
4	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	3,880.4	10.4%
5	اشتراكات النوادي	1,787.3	4.8%
6	هواتف محمولة	1,750.9	4.7%
7	أخرى	1,699.3	4.6%
8	خدمات تعليمية	985.3	2.6%
9	الملابس والاحذية والشنط والساعات والنظارات والاكسسوارات	971.7	2.6%
10	أخرى	5,911.8	15.9%
	الإجمالي	37,246.1	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (إبريل – يونيو) 2026 شهدت استحواذ شراء سيارات ومركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 9.03 مليار جنيه وبنسبة 24.2% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الالكترونيات والأجهزة الكهربائية بنسبة 18.1% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 6.7 مليار جنيه، ثم في الترتيب الثالث سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل بقيمة تمويل بلغت نحو 4.5 مليار جنيه وبنسبة 12.1% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

قيمة التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات خلال الربع الثاني (إبريل–يونيو) 2026

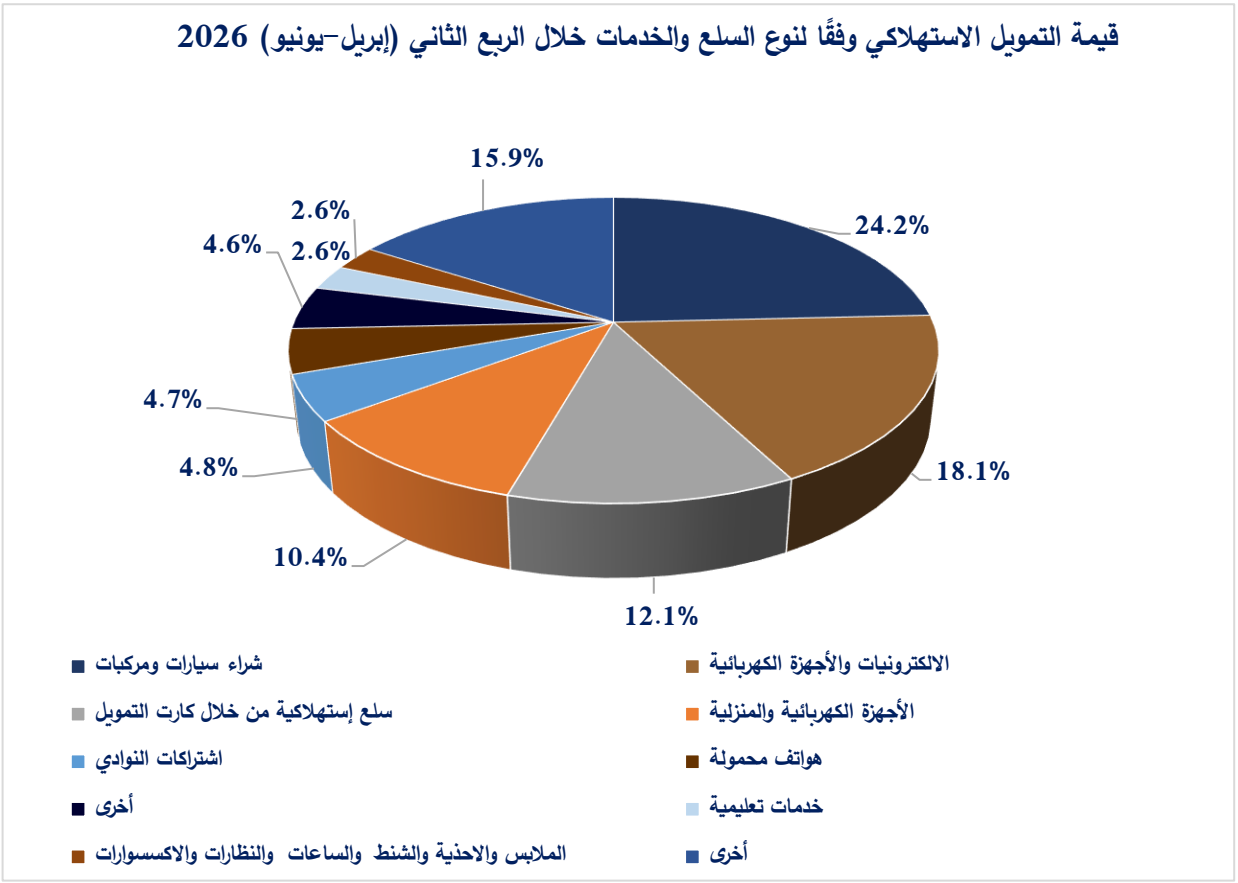

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثانى من عام 2026 مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثانى 2026:

النشاط	في نهاية الربع الثانى 2026		في نهاية الربع الثانى 2025	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,376.9	74,379.1	3,547.5	64,110.5
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	17.6	26,780.8	14.5	20,670.8
الإجمالى	3,394.5	101,159.9	3,562.0	84,781.3

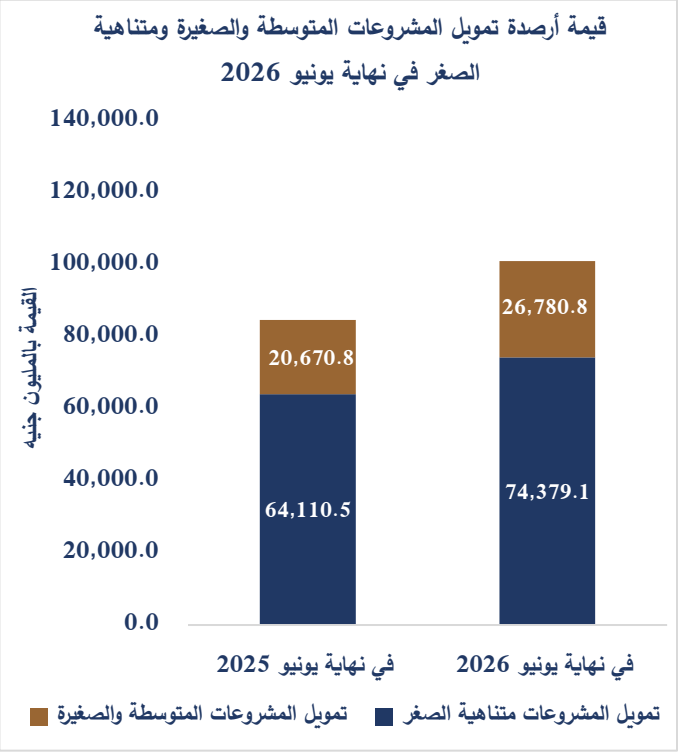

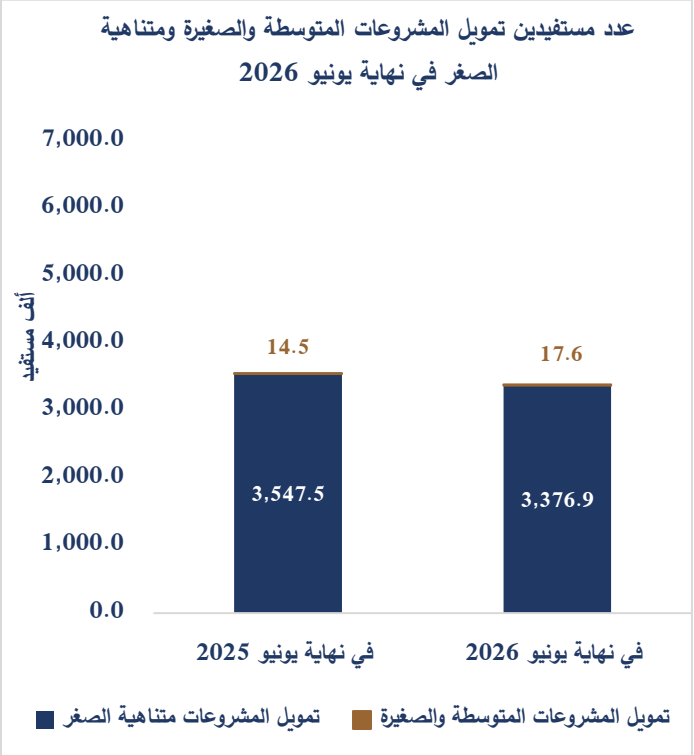

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (8-1) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثانى 2026:

النشاط	في نهاية الربع الثانى 2026		في نهاية الربع الثانى 2025	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	612.5	22,275.3	779.1	20,308.3
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	2.80	5,673.6	1.8	4,490.5
الإجمالى	615.3	27,948.9	780.9	24,798.8

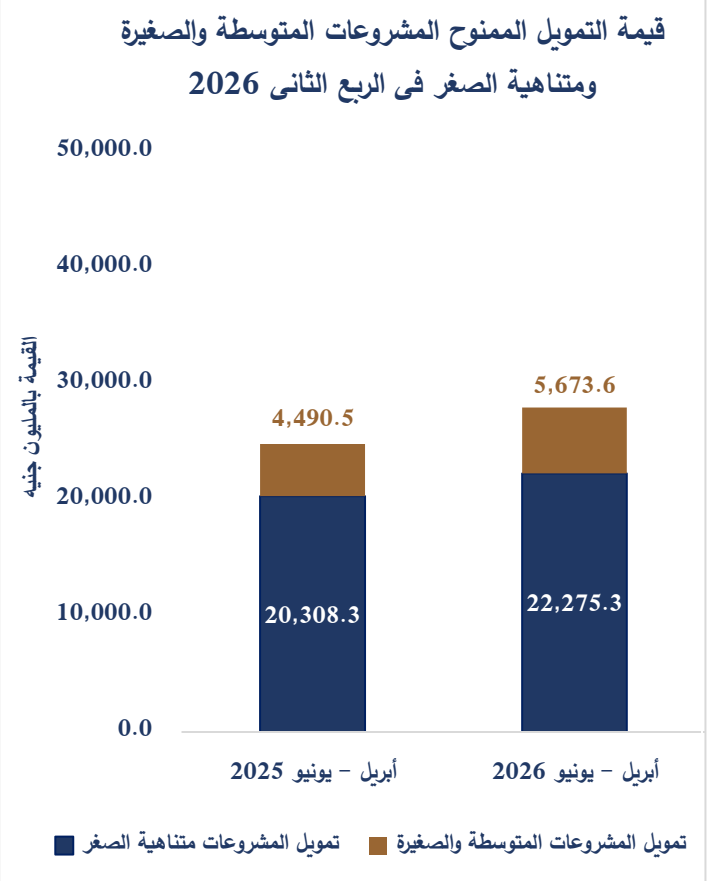

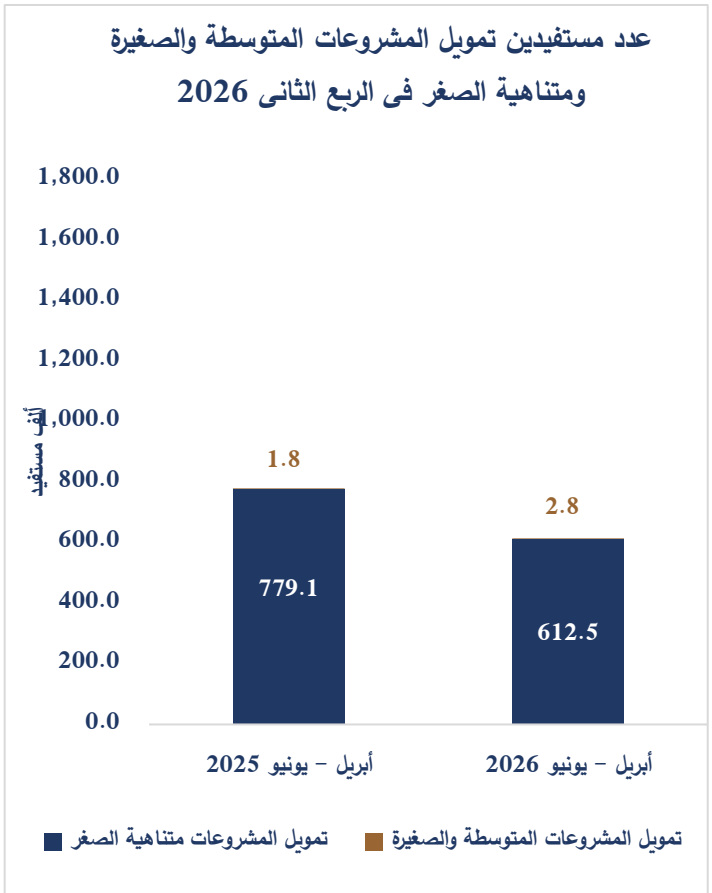

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

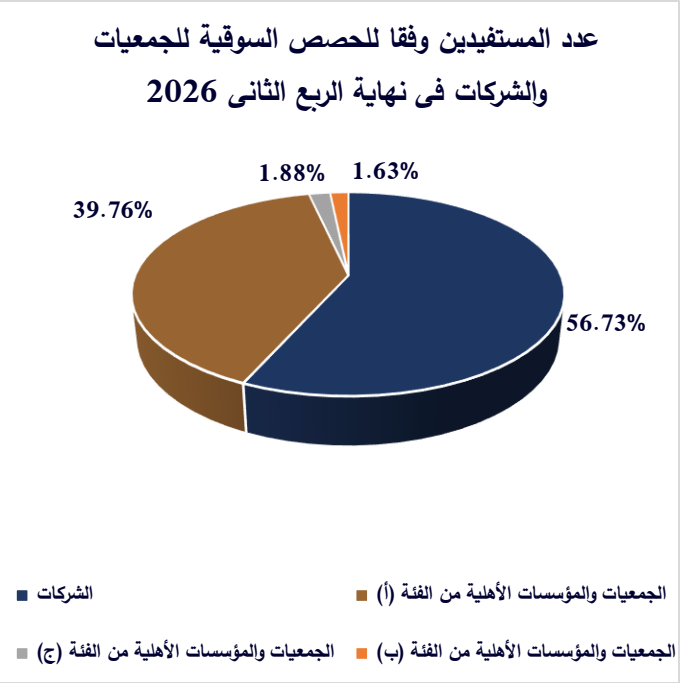

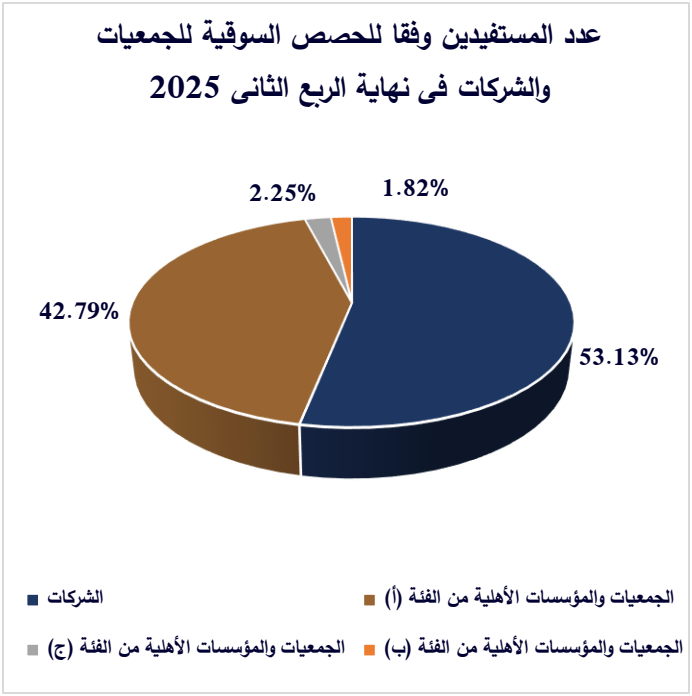

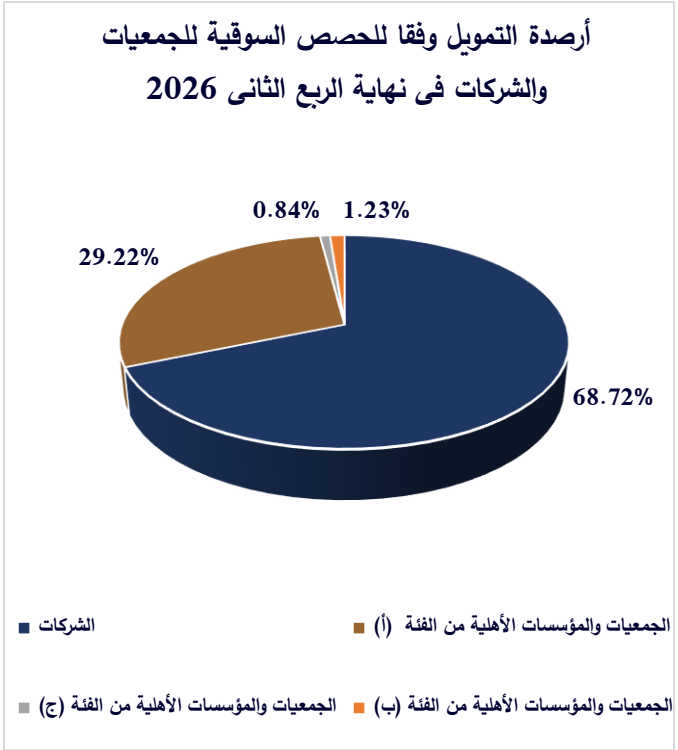

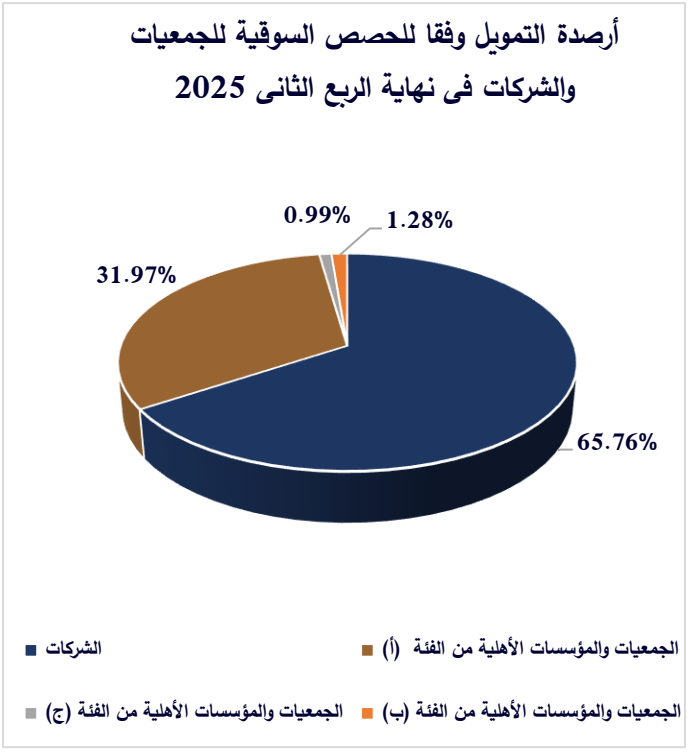

شـهد نهاية الربع الثانى من عام 2026 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 16.0% حيث بلغت نحو 74.4 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 64.1 مليار جنيه.

كما انخفضـت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 4.8% حيث بلغ العدد حوالي 3.4 مليون مستفيد في نهاية الربع الثانى من عام 2026، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والذي كان فيه عدد المســتفيدين نحو 3.5 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 51.1 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.91 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 42.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.88 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 68.72%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 56.73%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 21.7 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.3 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 20.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 29.22%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 39.76%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الرابع من حيث أعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 912.5

مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 55.0 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 821.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 64.6 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الثالث بنسبة 1.23%، والمركز الرابع أعداد المستفيدين بنسبة 1.63%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل والترتيب الثالث من حيث أعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 623.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 63.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2025، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 633.0 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 79.8 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الرابع بنسبة 0.84%، والمركز الثالث أعداد المستفيدين بنسبة 1.88%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

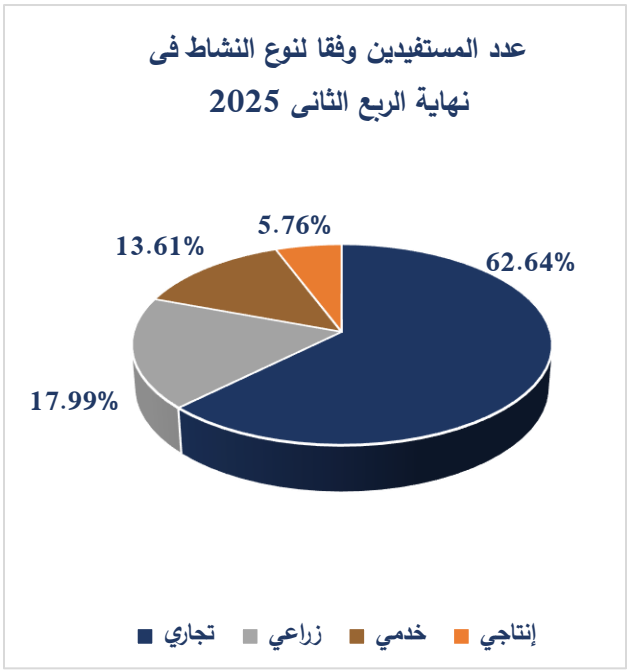

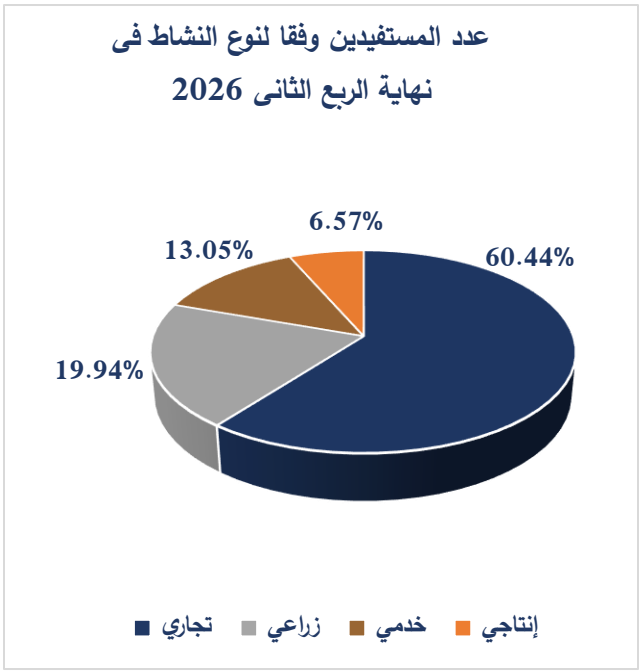

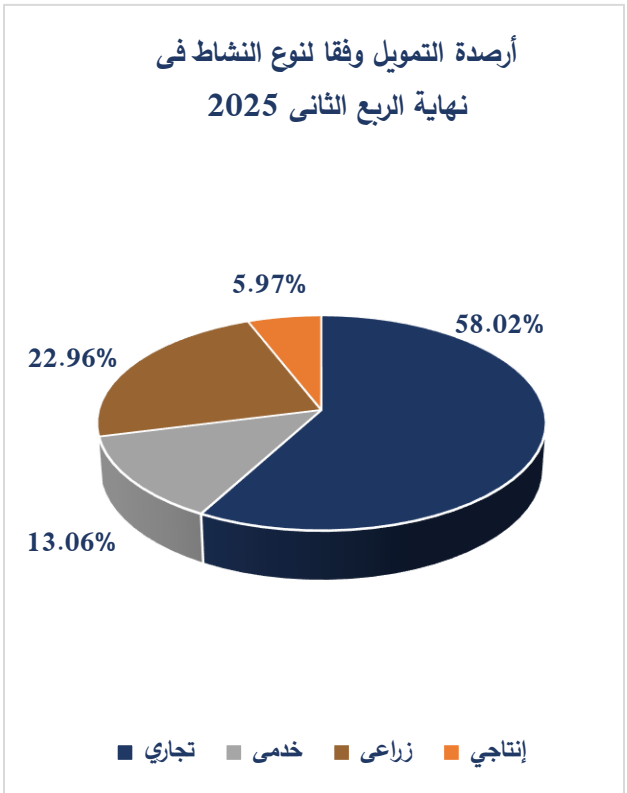

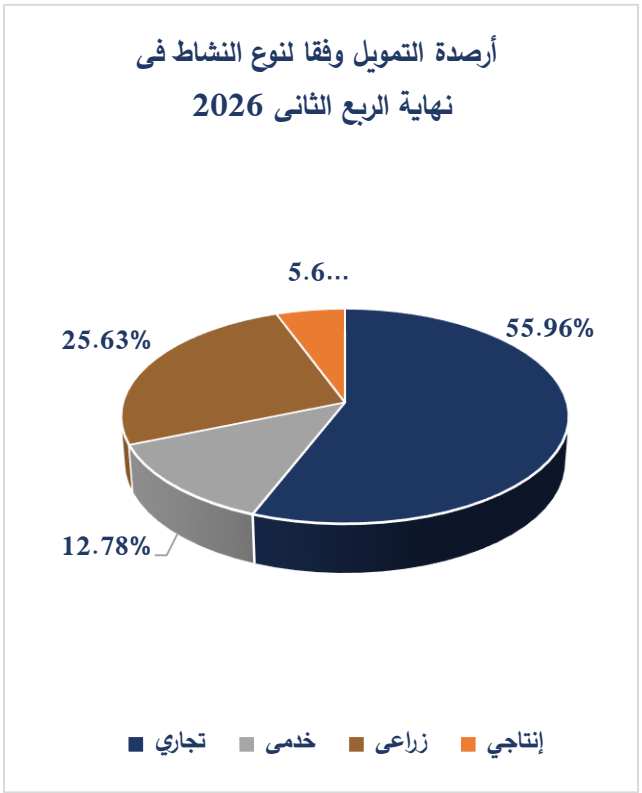

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى لعام 2026 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2025 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى لعام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 41.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.0 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثانى عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 37.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.2 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 55.96%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 60.44%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثانى في نهاية الربع الثانى لعام 2026 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 19.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 673.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 14.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 638.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثانى بنسبة 25.63%، وكذلك بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 19.94%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى لعام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 9.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 440.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 482.9 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 12.78%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.05%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى لعام 2026 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 221.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 204.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 5.62%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.57%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

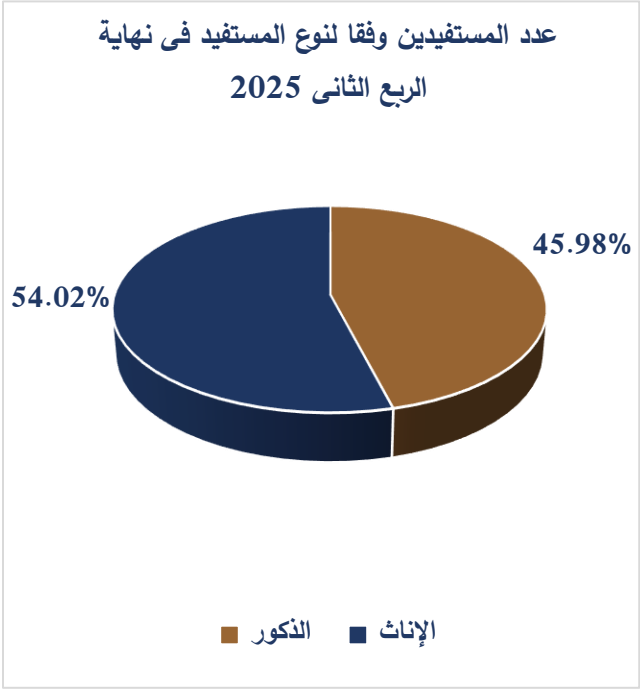

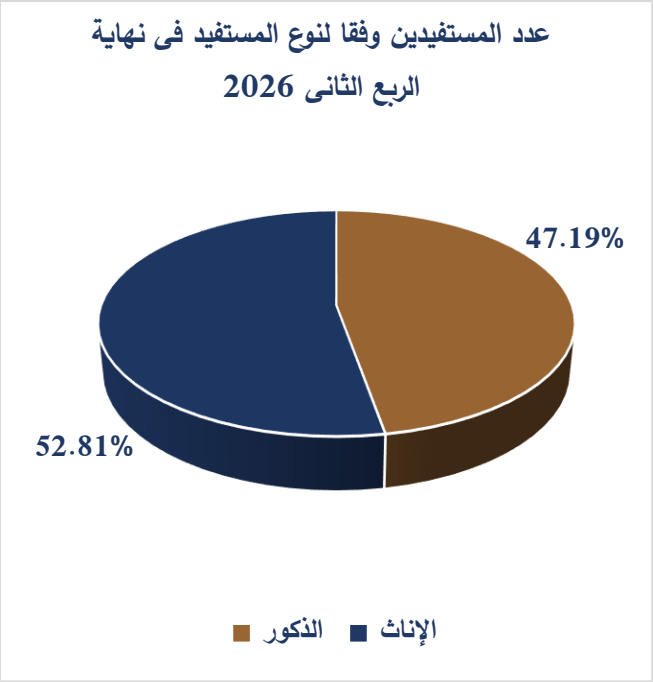

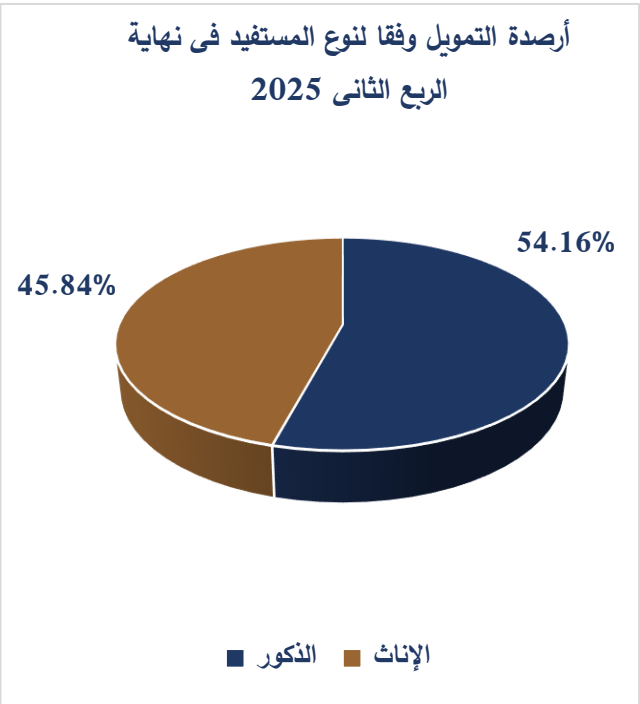

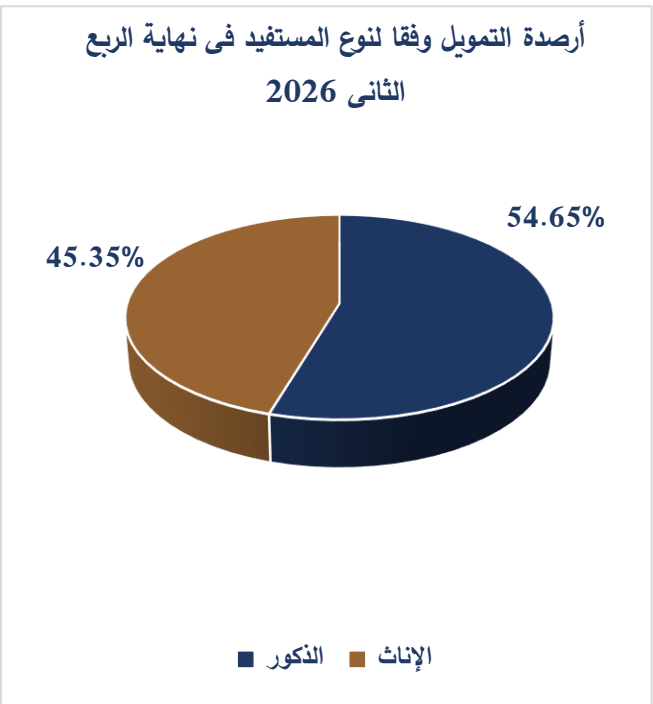

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى لعام 2026 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2025 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2026 نحو 40.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.59 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى 2025 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 34.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.63 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2026 المركز الأول بنسبة 54.65%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 47.19%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى لعام 2026 نحو 33.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.8 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثانى 2025 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 29.4 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.9 مليون مستفيدة.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى 2026 المركز الثاني بنسبة 45.35 %، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 52.81%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

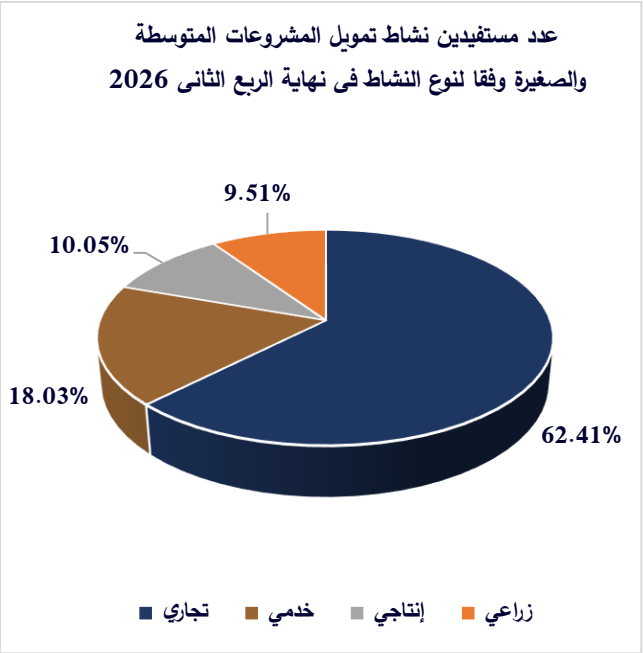

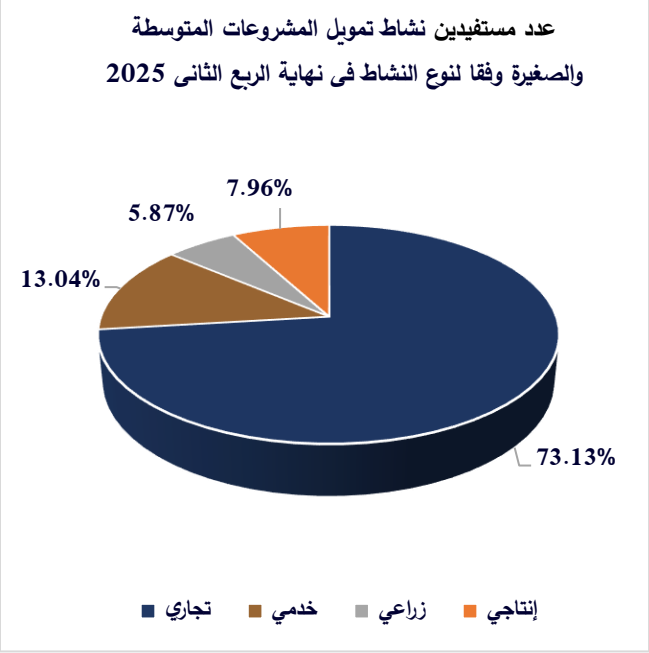

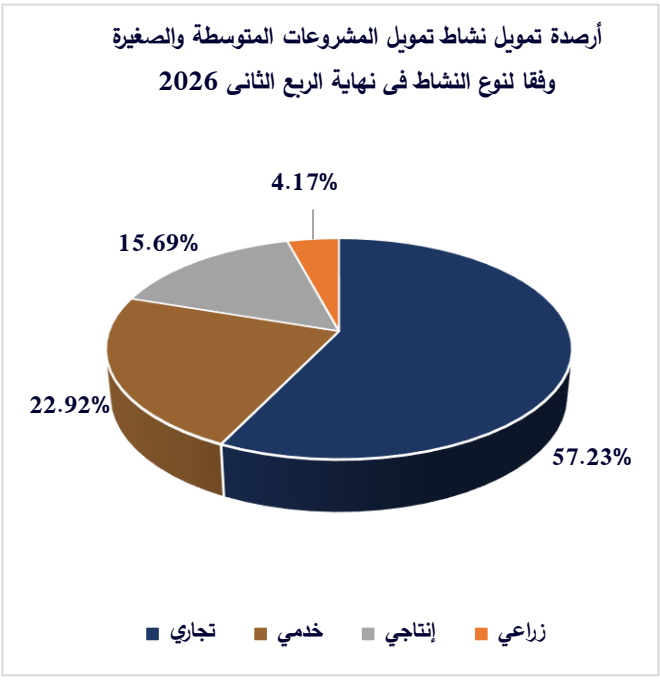

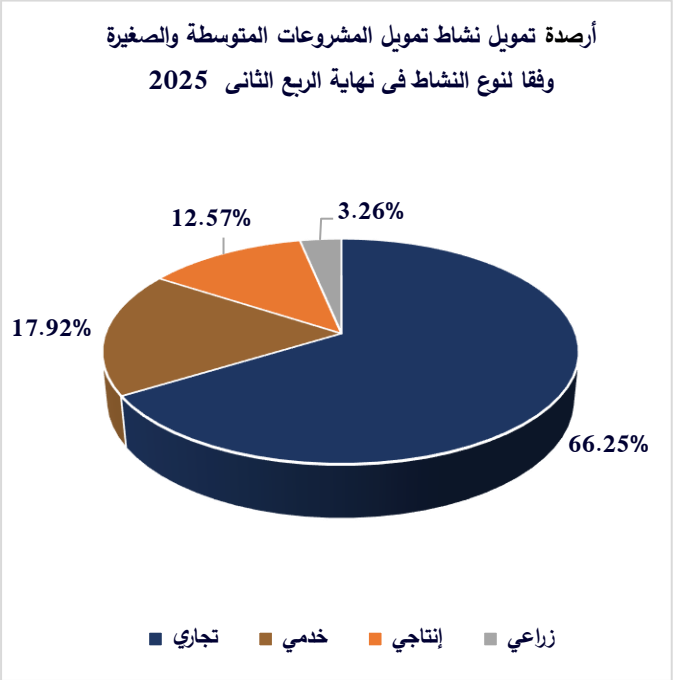

شهد نهاية الربع الثانى عام 2026 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 29.6% حيث بلغت نحو 26.8 مليار جنيه، مقارنة بـ 20.7 مليار جنيه بنهاية الربع الثانى عام 2025. كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 21.5% حيث بلغ العدد حوالي 17.6 ألف مستفيد في نهاية الربع الثانى عام 2026، مقارنة بحوالي 14.5 ألف مستفيد بنهاية الربع الثانى عام 2025.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثانى عام 2026 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 15.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 11.0 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 13.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 10.6 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 57.23%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.41%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2026 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 6.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 3.2 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2025 والذي بلغت قيمة أرصدة التمويل 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.9 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 22.92%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 18.03%.

النشاط الإنتاجي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثانى عام 2026 من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.8 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.15 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 15.69%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 10.05%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثانى عام 2026 من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.7 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2025 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 674.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو0.85 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 4.17%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 9.51%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (517) في نهاية الربع الثانى من عام 2026.

جدول (7–3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثانى من عام 2026

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	1,011	1,034
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	33	86	119
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	439	74	513
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	2,720	2,742
الإجمالي	517	3,891	4,408

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثانى من عام 2026

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمالى عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	12	28	40
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	13	42	55

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2025

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية يونيو 2026:

البيـــــــان	في نهاية يونيو 2026	في نهاية يونيو 2025	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	275	223	23.1%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	4,315	3,665	17.7%

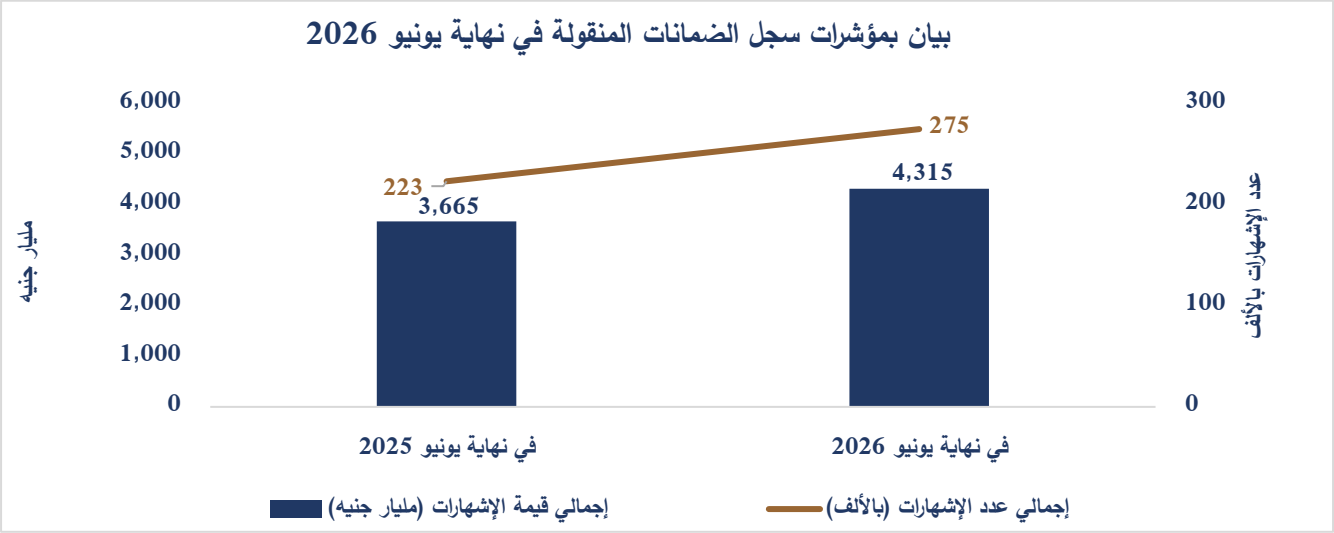

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 4.32 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 275 ألف إشهار في نهاية يونيو 2026، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.67 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 223 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 17.7% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر يونيو 2026

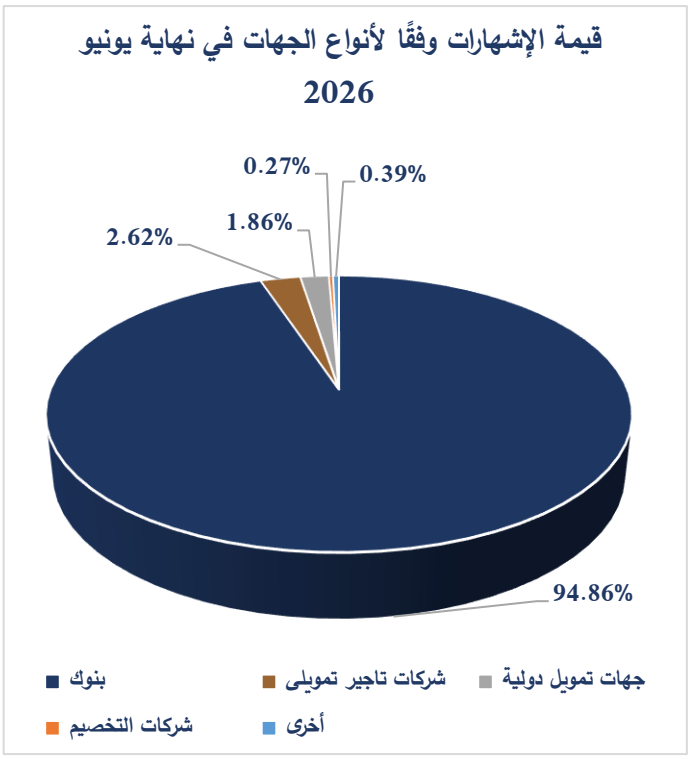

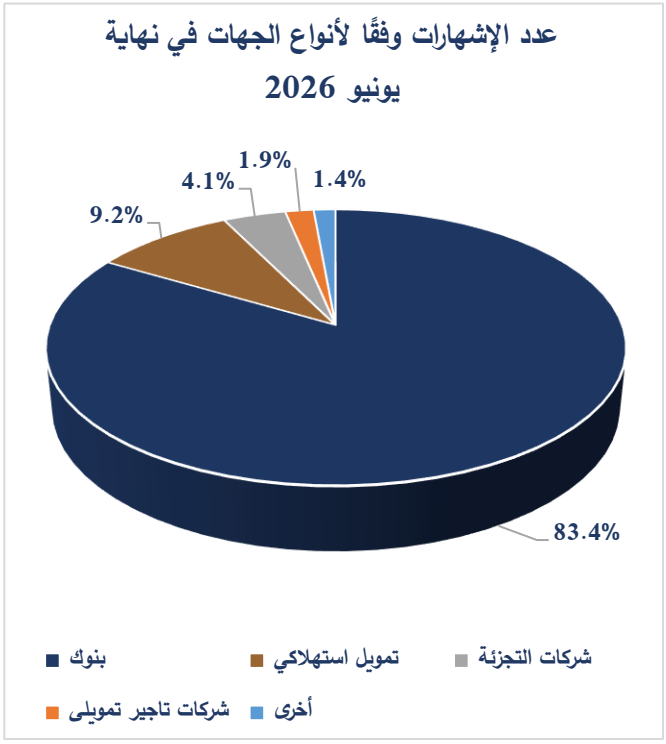

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الثاني من 2026:

- **رئيس الرقابة المالية يبحث مع شركات التمويل العقاري تطوير النشاط وزيادة كفاءته ضمن لقاءاته مع أطراف السوق.**
- في ضوء حرص الهيئة على ترسيخ قنوات تواصل فعّالة ومباشرة مع كافة أطراف السوق، وتعزيز نهجها القائم على الاستماع والتفاعل مع مختلف الرؤى، واصل رئيس الهيئة، سلسلة لقاءاته مع ممثلي الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث عقد لقاءً مع ممثلي اتحاد التمويل العقاري والشركات العاملة بالنشاط، وبحضور قيادات الهيئة. وقد أكد رئيس الهيئة، خلال اللقاء استمرار هذا النهج التشاركي خلال المرحلة المقبلة، من خلال فتح قنوات حوار موسعة مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق، بما يضمن تطوير أنشطة التمويل غير المصرفي وتوسيع مظلة الشمول المالي.

- **الرقابة المالية تُعدل ضوابط استهلاك السيارات لتحقيق التوازن بين حقوق العملاء وشركات التأمين واعمالًا لنتائج قياس الاثر التشريعي للقرارات المنظمة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (897) لسنة 2026 لتعديل ضوابط تحديد نسب الاستهلاك لتأمينات السيارات، بهدف تحقيق التوازن بين مصلحة العملاء الذين يحصلون على تعويض عادل، واستقرار الأسواق ، حيث ألزم القرار شركات وجمعيات التأمين المرخص لها بممارسة فرع تأمين السيارات بخصم قيم نسب الاستهلاك الواردة في المادة الأولى من القرار *بحد أقصى* من مقايسة اصلاح السيارات التي تعرضت لحوادث بما يتيح لكل شركة النص في وثيقتها على ما تراه مناسبا من نسب الاستهلاك طالما كانت أقل من *الحد الأقصى* المنصوص عليه بالقرار بما يحقق صالح حملة وثائق التأمين.

- **وزير التربية والتعليم يبحث مع رئيس هيئة الرقابة المالية آليات إدراج "الثقافة المالية" بالمناهج الدراسية.**
- عقد السيد وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، اجتماعًا مع السيد رئيس الهيئة، لبحث آليات التعاون المشترك لإدراج "الثقافة المالية" ضمن المناهج الدراسية، والتي تتضمن مفاهيم البورصة والتداول والمعاملات المالية، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لبناء وعي اقتصادي لدى الطلاب، وتنمية مهاراتهم في التعامل مع القضايا المالية المعاصرة.

- **القيد المؤقت لـ 6 شركات حكومية بالبورصة المصرية ضمن برنامج الطروحات الحكومية.**
- في إطار جهود الدولة لتعزيز دور سوق رأس المال في دعم الاقتصاد القومي وتوسيع قاعدة الملكية، شهدت البورصة المصرية فعاليات الاحتفال بقيد عدد (6) شركات مملوكة للدولة قيدًا مؤقتًا، ويأتي هذا القيد في سياق تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، الذي يستهدف تعميق سوق رأس المال، وزيادة عدد الشركات المقيدة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في رفع معدلات السيولة والتداول وتعزيز جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب.

- **رئيس الرقابة المالية يبحث مع صناديق التأمين الخاصة سبل تعزيز دورها في الحماية الاجتماعية وتطوير كفاءة أدائها.**
- عقد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية اجتماعا موسعا مع ممثلي صناديق التأمين الخاصة، بحضور قيادات الهيئة، لبحث سبل تطوير النشاط وتعزيز كفاءته، وذلك في إطار نهج الرقابة المالية في الانفتاح على كافة أطراف السوق وتعزيز الحوار المؤسسي. أشار رئيس الهيئة إلى أن تطوير أداء نشاط صناديق التأمين الخاصة في ضوء توجهات قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024يستهدف تعزيز كفاءة الإدارة والحوكمة، ورفع مستويات الإفصاح والشفافية، وتطوير آليات الرقابة على الاستثمارات وإدارة الأموال، بما يضمن استدامة الملاءة المالية للصناديق وتعظيم العائد للمستفيدين.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يلقي الكلمة الافتتاحية في فعاليات قرع جرس البورصة احتفالًا بيوم المرأة العالمي.**
- ألقى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الكلمة الافتتاحية خلال فعاليات قرع جرس البورصة المصرية احتفالًا بيوم المرأة العالمي، والتي أُقيمت بالمقر التاريخي للبورصة المصرية، بحضور قيادات الهيئة والبورصة المصرية، وممثلي المؤسسات الدولية. وأكد رئيس الهيئة خلال كلمته، أن تمكين المرأة يُعد أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يمثل ضرورة استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز الاستقرار المجتمعي، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد.

- **رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية يبحث مع شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر سبل تطوير آليات التمويل وتعزيز كفاءة النشاط.**
- عقد رئيس الهيئة مع ممثلي شركات التمويل المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر اجتماع بحضور قيادات الهيئة، في إطار نهج الهيئة الهادف إلى تعميق قنوات الحوار مع أطراف السوق، وبما يسهم في الوقوف على

التحديات الفعلية ورفع كفاءة النشاط. وتناول الاجتماع عددًا من الملفات ذات الأولوية، في مقدمتها التحديات التشغيلية والتمويلية ومقترحات الحضور، حيث تم التطرق إلى تطوير ضوابط وآليات التسعير المسؤول بما يتماشى مع الظروف الراهنة ويحقق التوازن بين استدامة نماذج الأعمال وحماية حقوق المتعاملين، بما يعزز الثقة في القطاع ويدعم توسعه.

- **وزير الشباب والرياضة يبحث مع رئيس هيئة الرقابة المالية تعزيز أطر التعاون المشترك.**
- التقى وزير الشباب والرياضة برئيس هيئة الرقابة المالية، لبحث تعزيز أطر التعاون المشترك بين الجانبين، وذلك في إطار دعم جهود الدولة نحو تمكين الشباب اقتصاديًا، وتعزيز الوعي المالي لديهم، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 .وأكد وزير الشباب والرياضة، جوهر نبيل، أن الوزارة مستمرة في توسيع شراكاتها مع مختلف مؤسسات الدولة والهيئات الوطنية من أجل بناء منظومة متكاملة لدعم الشباب المصري، مشيرًا إلى أن التعاون مع هيئة الرقابة المالية يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الوعي المالي والاقتصادي لدى الشباب، وفتح مجالات جديدة للاستثمار والتأهيل المهني.

- **بقرار من رئيس الوزراء: انضمام الدكتور إسلام عزام لعضوية المجموعة الوزارية الاقتصادية.**
- أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء قرار رقم 1013 لسنة 2026، بشأن تشكيل واختصاصات المجموعة الوزارية الاقتصادية، ونص القرار على أن تُشكل المجموعة الوزارية الاقتصادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، محافظ البنك المركزي المصري، ووزير المالية، ووزير التموين والتجارة الداخلية، ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزير الصناعة، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

- **هيئة الرقابة المالية تمنح 9 شركات الموافقة على مزاولة أنشطة مالية غير مصرفية.**
- قررت الهيئة العامة للرقابة المالية، منح 9 شركات موافقات لمزاولة عدد من الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك في إطار جهود الهيئة المستمرة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات تلك الأنشطة، ودعم استقرار الأسواق وجاذبيتها للاستثمار. وقد شملت الموافقات تأسيس شركة «فوري للتأمين متناهي الصغر» لمزاولة نشاط التأمين متناهي الصغر الذي نص عليه قانون التأمين الموحد للتوسع في استهداف الشرائح المجتمعية ودعم الشمول المالي، كما وافقت الهيئة على تأسيس «مجموعة الجمال القابضة للاستثمارات المالية»، والترخيص لشركة «جرو القابضة» وذلك لمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية

أو في زيادة رؤوس أموالها. ووافقت على تأسيس شركة «طامح لصندوق الاستثمار العقاري» لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار العقاري.

وتضمنت الموافقات تأسيس شركة «سبارك ذات غرض الاستحواذ» لمزاولة نشاط رأس المال المخاطر، وذلك بغرض الاستحواذ على نسب ملكية في الشركات. وكذلك الترخيص لشركة «صندوق بكرة لرأس المال المخاطر» لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى الترخيص لشركة «صندوق بكرة للملكية الخاصة» لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار (الملكية الخاصة). وشملت أيضًا الموافقة لشركة «ترند القابضة للاستثمارات المالية» على مزاولة نشاط أمناء الحفظ. كما منحت الهيئة شركة «ناوي شيرز لإدارة صناديق الاستثمار العقاري وترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية» ترخيصًا لتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار.

- **قرار جديد من الرقابة المالية لتعزيز كفاءة سوق إعادة التأمين: تنظيم قيد وكلاء الإدارة العموميين لأول مرة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (55) لسنة 2026 بشأن تنظيم شروط ومعايير قيد وكلاء الإدارة العموميين (MGAs) في نشاط التأمين، وذلك في إطار جهود الهيئة المستمرة لتطوير سوق إعادة التأمين ورفع كفاءته، حيث يمثل القرار خطوة تنظيمية مهمة لضبط تعاملات شركات التأمين مع وكلاء الإدارة العموميين، بما يضمن وضوح الأدوار وتعزيز كفاءة سوق إعادة التأمين، ومواكبة التطورات في الأسواق العملية على ضوء الواقع العملي.

وأضاف أن القرار الجديد يضع حدودًا واضحة لنطاق عمل الوكيل، ويحظر إسناد عمليات إعادة التأمين لغير المقيدين لدى الهيئة، مع إلزام الوكلاء بالمشاركة في إدارة وتسوية المطالبات والبت في الشكاوى بكفاءة وسرعة، مما يرسي توافر الخبرة الفنية والملاءة المالية كمعايير صارمة للقيد.

ووكيل الإدارة العمومي هو شخص اعتباري تُفوّضه شركات إعادة التأمين المقيدة لدى الهيئة لتقديم خدمات متعلقة بنشاط التأمين، بما في ذلك الاكتتاب وتسوية التعويضات، وذلك بموجب اتفاقية تفويض قانونية (Binding Authority Agreement)تُحدد بدقة نطاق الصلاحيات الممنوحة له، وتمنحه حق إبرام التعاقد وتقديم الخدمات بالنيابة عن شركات إعادة التأمين.

يستحدث القرار لأول مرة قائمة لقيد وكلاء الإدارة العموميين تشمل بياناتهم الأساسية، والجهات الرقابية الخاضعين لها، وعلاقاتهم التعاقدية مع شركات التأمين ومعيدي التأمين، بما يعزز الشفافية ويسهل أعمال الرقابة. ويحظر القرار تعامل منشآت التأمين العاملة في مصر مع وكلاء غير مقيدين لدى الهيئة، ضمانًا لإجراء التعاملات عبر جهات خاضعة للإشراف وتتمتع بالكفاءة والملاءة المالية.

كما يضع القرار مجموعة من المعايير الدقيقة للقيد، من أبرزها الخضوع لرقابة جهة مختصة ومناظرة لاختصاصات الهيئة في الإشراف على نشاط التأمين، وتوافر خبرة سابقة في مجال إعادة التأمين، وامتلاك فريق عمل مؤهل، إلى جانب وجود سابقة أعمال مع شركة إعادة تأمين لا يقل تصنيفها الائتماني عن(A) ، وتعمل في دولة لا يقل تصنيفها الائتماني عن (BBB) أو ما يعادله، وألا يكون أي من المساهمين الرئيسيين أو أعضاء مجلس الإدارة مدرجًا على قوائم العقوبات أو الكيانات الإرهابية، وفقًا للتشريعات ذات الصلة.

يشترط القرار أيضًا إبرام اتفاقية تفويض سارية لمدة لا تقل عن عام مع إحدى شركات إعادة التأمين المقيدة لدى الهيئة، وتوفير وثيقة تأمين مسؤولية مهنية من إحدى شركات التأمين العاملة في مصر بحد أدنى 40 مليون جنيه عند القيد لأول مرة، إلى جانب تقديم مستندات فنية ومالية متكاملة، مع منح الهيئة صلاحية التحقق من الكفاءة عبر الفحص أو المقابلات الفنية. ومدة قيد وكلاء الإدارة العموميين وفق القرار ثلاث سنوات قابلة للتجديد، مع ضرورة استمرار توافر شروط القيد، والتقدم بطلب التجديد قبل انتهاء المدة بوقت مناسب لضمان استمرارية النشاط.

كما يوجب القرار على شركات التأمين العاملة في مصر، عند التعامل مع وكلاء الإدارة العموميين، التحقق من حدود صلاحياتهم وفقًا لاتفاقيات التفويض، وإخطار الهيئة بأي تعاقدات أو تعديلات أو مخالفات تصدر عن الوكيل. ولمجلس إدارة الهيئة صلاحية شطب قيد الوكيل في حال فقدان شروط القيد، أو الإخلال بالالتزامات، أو التوقف عن النشاط لمدة عامين متتاليين، مع التأكيد على استمرار التزاماته تجاه منشآت التأمين المصرية حتى بعد الشطب.

ويتيح القرار مهلة 6 أشهر لتوفيق أوضاع وكلاء الإدارة العموميين ومنشآت التأمين، مع إلزام شركات التأمين بموافاة الهيئة ببيانات الوكلاء خلال شهر من تاريخ العمل به.

- **قواعد جديدة من الرقابة المالية لتنظيم الخبرة الاكتوارية في مصر بهدف تطوير نشاط التأمين.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (56) لسنة 2026 بشأن شروط وقواعد وإجراءات قيد ومباشرة أعمال الخبراء الاكتواريين وتأسيس وترخيص الشركات الراغبة في ممارسة نشاط الخبرة الاكتوارية، ويمثل القرار خطوة مهمة في رسم الأطر التنظيمية لمهنة الخبرة الاكتوارية، بما يسهم في رفع الكفاءة المهنية للممارسين، وتحسين جودة الأعمال الفنية المرتبطة بنشاط التأمين، ويشترط القرار لممارسة أي شخص طبيعي أو اعتباري نشاط الخبرة الاكتوارية، الحصول على الترخيص من الهيئة والقيد في سجلاتها، مع حظر استعانة شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة بغير الخبراء المقيدين لإعداد الدراسات الاكتوارية.

وينص القرار على إنشاء سجل لقيد الخبراء الاكتواريين لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، إلى جانب إلزامهم بالتسجيل على المنصة الإلكترونية للمهنيين، دعمًا لجهود التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات. ويحدد القرار شروطًا لتأسيس شركات الخبرة الاكتوارية، أبرزها: اتخاذ شكل شركة مساهمة مصرية، وتوافر حد أدنى لرأس المال المنصوص عليه في القرارات السابقة والبالغ 3 ملايين جنيه، وأن يكون من بين مساهمي الشركة من تتوافر لديه الخبرة في مجال الأنشطة المالية أو الاستثمارية وفي المجال الاكتواري، مع وجود إدارة تنفيذية مؤهلة ومقيدة بالسجل. ويحدد القرار أيضًا شروط قيد الخبراء الأفراد، ومنها تمتعهم بالمؤهلات المهنية المعترف بها دوليًا، والخبرة، وحسن السمعة، واجتياز اختبارات الهيئة.

- **الرقابة المالية تستقبل قيادات وطلاب جامعة القاهرة الأهلية في زيارة ميدانية معرفية.**
- استقبلت الهيئة العامة للرقابة المالية وفدًا من جامعة القاهرة الأهلية، للإشراف على زيارة ميدانية لطلاب برامج السياسة والاقتصاد والقانون وإدارة الأعمال إلى مقر الهيئة والبورصة المصرية، بهدف التعرف على أنشطة الهيئة والبورصة وصقل دراستهم الأكاديمية بالتطبيق العملي. بدأت الزيارة بجولة تفقدية موسعة داخل مقر الهيئة اصطحب فيها الدكتور إسلام عزام قيادات الجامعة لزيارة أقسامها المختلفة وبالأخص "مجمع المعرفة للثقافة المالية" الذي يضم معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية في اجتماعه بممثلي شركات إدارة برامج الرعاية الصحية: حريصون على تطوير نشاط التأمين الطبي.**
- أكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، حرص الهيئة على تطوير نشاط التأمين الطبي والرعاية الصحية، باعتباره أحد أولويات تطبيق قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024، وبصفة خاصة على ضوء تنظيمه –للمرة الأولى– لنشاط إدارة برامج الرعاية الصحية (TPA – Third Party Administrator) في مصر، ودمجه ضمن منظومة الخدمات المالية غير المصرفية .جاء ذلك خلال اجتماع موسع عقده رئيس الهيئة مع ممثلي شركات إدارة برامج الرعاية الصحية بحضور قيادات الهيئة ومسئولي الإدارات المختصة، في إطار سلسلة من اللقاءات التي تنظمها الهيئة للتواصل مع الشركات الناشطة في المجالات الخاضعة لرقابتها، للاطلاع على آراء السوق والمستجدات التي تظهر في الواقع العملي من خلال تطبيق القرارات التنظيمية.

- **الرقابة المالية تنظم حلقة نقاشية حول "قيادة المستقبل" لتعزيز الكفاءات القيادية بالقطاع المالي غير المصرفي.**

- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، حلقة نقاشية متخصصة حول برنامج القيادة للمستقبل(Future Leadership Programme – FLP) ، الذي تم إطلاقه في وقت سابق بالتعاون بين معهد الخدمات المالية –الذراع التدريبي للهيئة– ومعهد (Global Growth Institute) في لندن. واستعرضت الحلقة الرؤية المشتركة لتطوير منظومة القيادة في القطاع، مع التركيز على تمكين القيادات التنفيذية وأعضاء مجالس الإدارات من امتلاك الأدوات والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، بما يعزز تنافسية المؤسسات ويدعم قدرتها على التوسع. كما سلطت المناقشات الضوء على الدور المحوري لمجالس الإدارات في قيادة التحول المؤسسي وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار، ويعزز ثقة المستثمرين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **الرقابة المالية تنظم ورشة عمل عن آليات إفصاح الشركات عن الانبعاثات الكربونية وكيفية تعويضه.**

- نظم المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة العامة للرقابة المالية، ورشة عمل لاستعراض آليات تنفيذ قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (36) لسنة 2026 الذي تناول التزام الشركات المالية غير المصرفية بالإفصاح عن انبعاثاتها الكربونية وتعويضها عبر شراء شهادات خفض الانبعاثات من خلال سوق الكربون الطوعي المنظم. وتناولت الورشة بالشرح والتفصيل مواد القرار التي تُلزم الشركات بتعويض نسبة 20% من إجمالي انبعاثاتها الكربونية السنوية المثبتة في التقارير، وذلك عبر شراء شهادات خفض انبعاثات كربونية (Carbon Credits)من خلال سوق الكربون الطوعي المنظم في غضون 90 يوماً من تاريخ تقديم التقرير للهيئة. ومن جانبه، استعرض عمر النمر، خبير أسواق الكربون بالمركز، "قاعدة بيانات الهيئة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية(Climate Project Registry) "، وأطلع الحضور على قائمة المشروعات المسجلة وخصائصها الفنية. واختتمت الورشة بجلسة نقاشية مفتوحة أجاب فيها المختصون على تساؤلات الشركات حول الآليات الفنية للقياس وخطوات الشراء من سوق الكربون الطوعي.

- **وزير التعليم العالي يبحث مع رئيس الرقابة المالية آليات نشر الثقافة المالية لطلاب الجامعات وفرص الاستفادة من الأنشطة غير المصرفية.**

- التقى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مع رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، لبحث سبل تعزيز التوعية والثقافة المالية بين طلاب الجامعات والمعاهد بأنواعها، وتشجيع انخراطهم في الأنشطة المالية غير المصرفية،

لاسيما سوق رأس المال، بما يسهم في إعداد كوادر قادرة على فهم أدوات التمويل الحديثة والتعامل مع متغيرات الأسواق المالية، وذلك بمبنى التعليم الخاص بالقاهرة الجديدة. وناقش الجانبان السبل المقترحة لفعاليات التوعية والتدريب، وفرص إدماج المفاهيم الخاصة بالثقافة المالية ضمن العملية التعليمية، بما يسهم في رفع كفاءة الطلاب وتأهيلهم لسوق العمل، ومشاركتهم المؤثرة في دعم الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

- **الهيئة العامة للرقابة المالية: دمج الثقافة المالية في المناهج الدراسية لأول مرة خطوة محورية لإنفاذ برامج التوعية.**
- شهد مقر البورصة التاريخي اليوم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز مفهوم الثقافة المالية لدى طلاب المدارس بين وزارة التربية والتعليم وجامعة هيروشيما وشركة "سبريكس" اليابانية، وبدعم فني من الهيئة العامة للرقابة المالية، لدمج الثقافة المالية في مناهج الصف الثاني الثانوي. ويعتبر هذا التطور نقلة نوعية في تحديث المناهج الدراسية وتطوير منظومة التعليم وتعزيز المهارات الأساسية للطلاب، كما يعتبر تكليلا للجهود التي بذلتها الهيئة العامة للرقابة المالية منذ نحو عشر سنوات لنشر الوعي المالي من خلال مسارات ومبادرات مختلفة.

- **رئيس الرقابة المالية يشهد توقيع بروتوكولات تعاون لتطوير كوادر القطاع المالي غير المصرفي.**
- شهد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مراسم توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين معهد الخدمات المالية، مع الاتحاد المصري للتمويل العقاري والاتحاد المصري للتأجير التمويلي والاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي والاتحاد المصري للتخصيم، وتأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي، والتي ترتكز على بناء كوادر بشرية مؤهلة قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في الأسواق المالية، وتعزيز كفاءة المؤسسات العاملة بما يدعم استقرار الأسواق وحماية حقوق المتعاملين.

- **الرقابة المالية تنظم جلسة توعوية لتعزيز مجال الأمن السيبراني في الأنشطة المالية غير المصرفية.**
- في إطار دورها المستمر في تطوير بيئة الأنشطة المالية غير المصرفية وتعزيز مستويات الأمان والاستقرار بها، نظّمت الهيئة العامة للرقابة المالية، من خلال مركز الابتكار والمختبر التنظيمي(FRA Sandbox) ، وبالتعاون مع شركة Liquid C2، جلسة توعوية متخصصة استهدفت الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، إلى جانب الشركات المشاركة في الـ(Sandbox) ، مع تركيز خاص على مسؤولي أمن المعلومات (CISOs) ، يأتي ذلك في إطار حرص الهيئة على دعم القطاع المالي غير المصرفي بمختلف أنشطته في مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الأمن السيبراني، وتعزيز التوافق مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، بما يسهم في بناء بيئة مالية أكثر أمانًا ومرونة، قادرة على مواجهة التحديات الرقمية المتزايدة.

- **معهد الخدمات المالية يختتم برنامج "القيادة التنفيذية" بلندن مع كلية Bayes للأعمال ومعهد CII لتأهيل قيادات قطاع التأمين المصري.**
- أنهى معهد الخدمات المالية، الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية، فعاليات برنامج القيادة التنفيذية (Executive Leadership Programme) التي استضافها معهد التأمين Chartered Insurance Institute (CII) في لندن، بالشراكة مع كلية Bayes للأعمال (جامعة لندن)، وذلك في إطار استراتيجية المعهد لبناء شراكات دولية مع المؤسسات التعليمية والمهنية الرائدة عالميًا بهدف تطوير الكوادر البشرية بالقطاع المالي غير المصرفي في مصر. واستمر البرنامج لمدة 7 أيام تدريبية مكثفة، وضم 23 مشاركًا يمثلون شركات تأمين مصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية. وتضمن جلسات متخصصة في القيادة التنفيذية والتخطيط الاستراتيجي والتحول المؤسسي، إلى جانب ورشة متقدمة حول إدارة دورة التأمين التجاري، فضلًا عن زيارة ميدانية إلى سوق Lloyd's of London، أحد أعرق أسواق التأمين العالمية، بما أتاح للمشاركين التعرف عن قرب على أفضل الممارسات الدولية.

- **الرقابة المالية تستكمل الإطار التشريعي للمهن التأمينية بتنظيم نشاط خبراء الأخطار ومعاينة وتقدير الأضرار.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، القرار رقم (54) لسنة 2026 بشروط وقواعد وإجراءات قيد ومباشرة أعمال خبراء تقييم الأخطار ومعاينة وتقدير الأضرار، وذلك في إطار استكمال الهيئة للإطار التشريعي والرقابي على مجال التأمين، وإصدار القرارات التنفيذية لقانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024، والذي أولى اهتمامًا خاصًا بالمهن التأمينية كالخبراء الاكتواريين، وخبراء التأمين الاستشاريين، ووسطاء التأمين وإعادة التأمين. ويعتبر نشاط تقييم الأخطار ومعاينة وتقدير الأضرار أحد أنشطة المهن التأمينية المهمة التي أفرد لها القانون مجموعة من الأحكام لتحسين كفاءة النشاط وتطويره بما يواكب التطورات العالمية، ولضبط الممارسات المهنية المختلفة دعمًا لصناعة التأمين في مصر.

- **ورشة عمل في الرقابة المالية بالتعاون مع البنك المركزي لتعزيز كفاءة الإفصاح الائتماني لشركات التمويل غير المصرفي.**
- عقدت الهيئة العامة للرقابة المالية، بمقرها، ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع البنك المركزي المصري، بمشاركة عدد من الشركات العاملة في قطاع التمويل غير المصرفي، مع التركيز على الشركات التي بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائها نحو 300 ألف جنيه، وذلك في إطار جهود الجانبين لتعزيز كفاءة

السوق وترسيخ قواعد الشفافية والإفصاح. واستهدفت الورشة رفع مستوى الوعي لدى إدارات شركات القطاع بأهمية التكامل مع قواعد البيانات الائتمانية. فتضمنت شرحًا عمليًا لكيفية استخدام دليل إجراءات العمل على شبكة معلومات البنك المركزي، وتدريب المسئولين على آليات تقديم الإقرارات الخاصة ببيانات العملاء بشكل دقيق ومنتظم، بما يسهم في تحسين جودة البيانات المتاحة عن المراكز الائتمانية.

- **الرقابة المالية تبحث مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطط التوعية والتمكين للنساء المصريات في الأنشطة المالية غير المصرفية.**
- أكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ضرورة التوسع في أنشطة التثقيف المالي وفي مجال الأمن السيبراني بالتوازي مع زيادة معدلات استخدام التكنولوجيا المالية، لا سيما بين النساء المصريات في المناطق الأكثر احتياجًا. جاء ذلك خلال استقباله وفدًا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لبحث أوجه التعاون المشترك في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم استخدام الأدوات المالية غير المصرفية بين السيدات من الفئات الأولى بالرعاية، والمستفيدات من برامج التمويل متناهي الصغر. وتوافق الجانبان على حزمة من البرامج والفعاليات المشتركة، تشمل تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية وندوات وحلقات نقاشية متخصصة، تستهدف رفع الوعي المالي وبناء قدرات السيدات، وتعزيز استفادتهن من الخدمات المالية غير المصرفية، بما يدعم جهود الدولة لتحقيق الشمول المالي، ودمجهن في الاقتصاد الرسمي، مع توفير أقصى مستويات الحماية من مخاطر سرقة البيانات والقرصنة الإلكترونية.

- **رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية يلقي الكلمة الافتتاحية لفعاليات "يوم التحكيم المصري".**
- أكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الأهمية الكبيرة للتحكيم في تعزيز جاذبية بيئة الاستثمار وضرورة النهوض بمجال التحكيم في مصر لتسوية المنازعات بصورة تخفف من أعباء التقاضي وتكاليفه. وأضاف أن التطورات الاقتصادية العالمية زادت من أهمية منظومة تسوية المنازعات الرضائية عبر التحكيم والوساطة، مشيرًا إلى أن الاتجاهات الدولية تعكس تفضيلًا متزايدًا من جانب الشركات للجوء إلى التحكيم بدلًا من التقاضي التقليدي. حيث تشير أحدث الدراسات الدولية إلى أن نحو 90% من الشركات تفضل التحكيم كوسيلة أساسية لفض النزاعات، بينما يفضل 60% منها الجمع بين التحكيم وغيره من الوسائل البديلة، مما يعكس الثقة المتزايدة في تلك الآليات.

- **الرقابة المالية تمنح 6 شركات الموافقة على مزاولة أنشطتها باستخدام التكنولوجيا المالية.**
- قررت الهيئة العامة للرقابة المالية منح 6 شركات موافقات على مزاولة عدد من الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) وذلك في إطار جهود الهيئة المستمرة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات تلك الأنشطة، ودعم التحول الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا والشمول المالي. تضمنت الموافقات تأسيس شركة ڤاليو لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة كشركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. بجانب الموافقة لشركة "سي إف إتش" وشركة "بلتون سيكيوريتيز" القابضة على مزاولة نشاط أمناء الحفظ باستخدام مجالات التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال شركة "في لينس" للتحقق الإلكتروني.

كما شملت الموافقات منح شركة "كايرو كابيتال سيكيورتيز" لتداول الأوراق المالية، وشركة "الأهلي فاروس" لتداول الأوراق المالية، الموافقة على مزاولة نشاط تداول الأوراق المالية باستخدام مجالات التكنولوجيا المالية، من خلال شركة "في لينس" للتحقق الإلكتروني، بما يعزز من كفاءة عمليات التداول ويواكب التطورات الرقمية في سوق رأس المال.

- **هيئة الرقابة المالية تمنح 3 شركات الموافقة على مزاولة أنشطة مالية غير مصرفية.**
- قررت الهيئة العامة للرقابة المالية منح 3 شركات موافقات لمزاولة أنشطة مالية غير مصرفية متنوعة، وذلك في إطار توجهها المستمر لتعزيز كفاءة وتنافسية القطاعات المختلفة الخاضعة لرقابتها، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، بما يدعم جاذبية الاستثمارات ويزيد من قاعدة المستفيدين. وشملت الموافقات تأسيس شركة "فوري للرعاية الصحية – تريميد" لمزاولة نشاط إدارة برامج الرعاية الصحية (TPA – Third Party Administrator) كأول شركة تؤسس بغرض مزاولة هذا النشاط المنصوص عليه بقانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024 وقرار الهيئة رقم 229 لسنة 2025 بشأن الإطار التنظيمي لمزاولة النشاط، مما يسهم في رفع كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين وحصولهم على رعاية متطورة، ودعمًا لجهود الشمول المالي. وأصدرت الهيئة أيضًا موافقتها على الترخيص لشركة "مصر لوساطة إعادة التأمين" لمزاولة النشاط وقيدها بسجل وسطاء إعادة التأمين. كما وافقت الهيئة على الترخيص لشركة "هوريزون لتداول الأوراق المالية والسندات" بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يبحث مع الخبراء الاكتواريين سبل النهوض بالنشاط وزيادة أعداد الممارسين.**
- أكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، حرص الهيئة على تعزيز التعاون مع الخبراء الاكتواريين، وتطوير مهنة الخبرة الاكتوارية في السوق المصري، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لدعم استقرار وكفاءة الأنشطة

المالية غير المصرفية، وخاصة في مجالات عمل شركات التأمين والصناديق. جاء ذلك خلال اجتماع موسع عقده رئيس الهيئة مع الخبراء الاكتواريين المصريين، بحضور نائب رئيس الهيئة، وعدد من قياداتها ومسئولي الإدارات المختصة. وذلك في إطار حرص الهيئة على التواصل المستمر مع الأطراف المهنية المعنية في القطاعات الخاضعة لرقابتها، ومناقشة مقترحات تطوير السوق وبناء القدرات ورفع الكفاءة.

- **رئيس الرقابة المالية في لقائه بوفد بلومبرج العالمية: الأولوية لتعميق سوق رأس المال وتوسيع قاعدة المستثمرين.**
- استقبل رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وفد شركة بلومبرج Bloomberg العالمية الذي يزور مصر حاليًا، حيث استعرض جهود التطوير الجارية في سوق رأس المال المصري وتحولها إلى نتائج ملموسة من حيث السيولة، وعمق السوق، وجاذبية الاستثمار المؤسسي والأجنبي. حيث تم عرض الإطار الذي تعمل من خلاله الهيئة للإشراف والرقابة على السوق وتنشيطه، عبر تنويع الأدوات، وتحسين كفاءة التسعير، ورفع جودة الإفصاح، مؤكدًا انتقال مصر من مرحلة السوق التقليدية إلى السوق متعددة الأدوات، القادرة على إدارة المخاطر وتقديم بدائل استثمارية متطورة للمستثمرين.

- **الرقابة المالية تكثف جهودها لتوعية المواطنين بخطورة الكيانات والمنصات غير المرخصة.**
- أصدر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء فيديو توعويًا جديدًا يسلّط فيه الضوء على مخاطر الإعلانات المضللة التي تروّج لتحقيق أرباح خيالية أو الحصول على تمويل بسهولة، محذرًا المواطنين من الوقوع في فخ الكيانات والمنصات غير المُرخصة التي تستهدف استدراجهم لتوظيف أموالهم أو استثمارها دون الحصول على الموافقات اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية. ورصدت الهيئة عددًا من هذه الكيانات والإعلانات التي تعتمد أساليب خادعة للإيقاع بالمواطنين، وأن التعامل معها قد يؤدي إلى فقدان الأموال، وسرقة البيانات الشخصية، وضياع الحقوق القانونية في ظل غياب أي جهة رقابية تحمي المتعاملين معها.

- **الرقابة المالية تضع إطارًا تنظيميًا جديدًا لتنشيط سوق التأمين التكافلي.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (70) لسنة 2026 بشأن قواعد ومعايير وضوابط عمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين التكافلي في مصر، في خطوة تستهدف بالدرجة الأولى تنشيط السوق وإنعاش نشاط التأمين التكافلي على ضوء أحكام قانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024، من خلال تحديث إطاره التنظيمي وتعزيز كفاءته، وفتح آفاق جديدة للنمو والتوسع. يسري القرار على شركات التأمين التكافلي، والتي يعرّفها بأنها "الشركات المرخص لها بمزاولة النشاط مع التزامها بإدارة عمليات التأمين

واستثمار أموال المشتركين مقابل أجر أو حصة من العوائد أو كليهما، مع الحفاظ على الملاءة المالية لصندوق المشتركين".

- **"الرقابة المالية" تمنح شركة أورينت للتأمين الموافقة المبدئية للانضمام إلى مختبر التكنولوجيا المالية (FRA-Sandbox)لتطوير المعاينة الرقمية لتأمين السيارات.**
- وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، مبدئيًا من خلال لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية، على انضمام شركة "أورينت للتأمين – مصر" إلى المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية (FRA-Sandbox)، وذلك لتجربة مشروع رقمي جديد في مجال المعاينة وتقدير الأضرار عن بُعد بتأمين السيارات التكميلي، في إطار جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات الرقمية بالأنشطة المالية غير المصرفية.

- **رئيسا «الرقابة المالية» و«الرعاية الصحية» يبحثان بناء شراكة لتطوير خدمات التأمين الصحي والسياحة العلاجية عبر تشجيع الاستثمار.**
- استقبل رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، رئيس الهيئة العامة للرعاية الصحية والمشرف العام على مشروع التأمين الصحي الشامل، بحضور عدد من قيادات الهيئتين، لبحث سبل التعاون المشترك وتكامل الأدوار بين القطاعين المالي غير المصرفي والصحي، بما يدعم مستهدفات الدولة المصرية ورؤية مصر 2030، ويسهم في تطوير الخدمات الصحية واستدامة منظومة التأمين الصحي الشامل. وفي هذا الصدد؛ تم التأكيد على حرص الهيئة على تطوير نشاط التأمين الطبي والرعاية الصحية باعتباره أحد أولويات تطبيق قانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024 وقد انعكس ذلك على القرارات التنظيمية التي أصدرتها الهيئة لتشجيع فرص توسع ونمو القطاع، بما في ذلك وضع الإطار التنظيمي لنشاط إدارة برامج الرعاية الصحية (TPA)لأول مرة ودمجه ضمن منظومة الخدمات المالية غير المصرفية.

- **"الرقابة المالية" تقرر تخفيض مقابل خدمات "مصر المقاصة" لمنظومة المنصات الرقمية لصناديق الاستثمار العقاري.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (109) لسنة 2026 بشأن تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها شركة "مصر للمقاصة" لجميع الأطراف المتعاملين في مجال "المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري" وهي المنظومة الاستثمارية الجديدة التي أطلقتها الهيئة سابقًا لتيسير الاستثمار في القطاع العقاري من خلال وثائق تطرحها صناديق الاستثمار العقارية عبر المنصات الرقمية

الحاصلة المرخّصة، بإجراءات سهلة وسريعة وخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. حيث قررت الهيئة تخفيف الأعباء المالية عن جميع أطراف تلك المنظومة الاستثمارية الجديدة وهي: صندوق الاستثمار العقاري مصدر الوثيقة، ومدير المنصة، والعملاء المستثمرين، وذلك من خلال تحديد مقابل مالي مخفّض لخدمات الإيداع والقيد المركزي التي تقدمها "مصر للمقاصة" إلى كل من الصندوق والمنصة، وكذلك مقابل خدمة أمين الحفظ المقدمة إلى العملاء الراغبين في الحصول على هذه الخدمة من "مصر للمقاصة".

- **مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية في مؤتمر منظمة التأمين الأفريقية: فرص كبيرة لتوسيع وتعميق سوق التأمين في مصر.**
- ألقى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الكلمة الافتتاحية لفعاليات المؤتمر الثاني والخمسين لمنظمة التأمين الأفريقية(AIO) ، الذي تستضيفه القاهرة وينظمه اتحاد شركات التأمين المصرية، بمشاركة واسعة من قيادات صناعة التأمين والجهات الرقابية والخبراء من مختلف دول القارة الأفريقية. وأشار رئيس الهيئة إلى أن السوق المصرية تمتلك فرصًا كبيرة للنمو، على ضوء الإطار التشريعي والتنظيمي الجديد، والإمكانات المتاحة للتوسع والوصول إلى شرائح جديدة من المواطنين، منبهًا إلى أن ضعف معدلات انتشار التأمين يمثل تحديًا مشتركًا في القارة الأفريقية، حيث لا تتجاوز النسبة في معظم الدول الأفريقية 3% باستثناء جنوب أفريقيا التي تصل فيها إلى نحو 12%.

- **استعراض مستجدات تطوير سوق رأس المال خلال مشاركته في مؤتمر "بورتفوليو مصر 2026".**
- استعرض رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مستجدات تطوير سوق رأس المال، وإطلاق أنشطة وآليات جديدة لزيادة جاذبية السوق وتعميقه، خلال مشاركته في فعاليات مؤتمر "بورتفوليو مصر 2026" الذي نظمته جريدة المال بالتعاون مع مجموعة بورصة لندن(LSEG) ، جاء ذلك خلال المشاركة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وعنوانها "الاتجاهات الرئيسية التي تشكل أسواق رأس المال وأسواق أدوات الدين في المنطقة عام 2026".

- **مشاركة الهيئة في مؤتمر CAISEC 2026: الأمن السيبراني ركيزة أساسية للشمول المالي.. وتعزيزه على رأس أولوياتنا في جميع القطاعات.**
- مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية، في فعاليات النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض أمن المعلومات والأمن السيبراني CAISEC 2026 ، حيث أشار السيد رئيس الهيئة إن تصاعد المخاطر السيبرانية عالميًا يجعل من الاستثمار في الأمن السيبراني ضرورة تنظيمية واقتصادية لضمان استقرار الأسواق وحماية المتعاملين، مشيرًا إلى أن الاهتمام المتزايد بموضوعات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني يعكس حجم التحديات التي تفرضها

التطورات التكنولوجية المتسارعة، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن السيبراني ومواكبة الابتكار التكنولوجي ونشر الوعي العلمي والفني، بما يعزز كفاءة الأسواق واستقرارها.

- **الرقابة المالية: نظام جديد لتنفيذ أحكام القضاء والتحكيم على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار رقم (99) لسنة 2026 باستحداث نظام لتنفيذ الأحكام القضائية والتحكيمية على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة، في خطوة تهدف إلى تيسير إجراءات نقل ملكية الأوراق المالية بموجب أحكام القضاء والتحكيم النهائية وغيرها من السندات التنفيذية التي تتضمن إلزامًا بالبيع أو الشراء أو نقل الملكية. وتستهدف بالقرار حل مشكلة قائمة في السوق منذ سنوات بشأن تأخر أو تعذر تنفيذ أحكام القضاء والتحكيم على الأوراق المالية المودعة مركزيًا وغير المقيدة بالبورصة، بما يُعلي حجية الأحكام القضائية، ويتواءم مع السرعة المطلوبة في سوق الأوراق المالية.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يبحث مع نائب محافظ البنك المركزي الروسي لبحث سبل التعاون في قطاع التأمين.**
- استقبل رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وفدًا روسيًا برئاسة نائب محافظ البنك المركزي الروسي، تناول اللقاء بحث التعاون في قطاع التأمين والملفات ذات الاهتمام المشترك، حيث تتقاطع اختصاصات البنك الروسي والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في عدد من الأنشطة كالتأمين والتمويل ونشر الثقافة المالية.

- **"الرقابة المالية" تعقد أول اجتماعات اللجنة الاستشارية للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية–FRA Sandbox.**
- عقدت الهيئة العامة للرقابة المالية، أول اجتماع للّجنة الاستشارية للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية(FRA–Sandbox) ، وذلك بعد نحو عام من إطلاق المختبر التنظيمي، في خطوة تعكس التزام الهيئة بتعزيز الابتكار وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة لاستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. ويأتي تشكيل اللجنة الاستشارية في إطار حرص الهيئة على الاستفادة من الخبرات المتخصصة محلياً ودولياً لدعم مسيرة الابتكار المالي، وتطوير المختبر التنظيمي وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، بما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية والتطوير في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **"الرقابة المالية" تقرر مد مهلة توفيق أوضاع صناديق التأمين الحكومية للالتزام بقواعد استثمار أموالها.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا بمنح صناديق التأمين الحكومية ثلاثة أشهر إضافية لتوفيق أوضاعها بشأن قواعد وضوابط استثمار أموالها. يأتي القرار تسهيلًا على الصناديق الحكومية ومراعاةً لأوضاعها، وتحفيزًا لها على الالتزام بالقواعد المقررة لتعزيز كفاءة إدارة أموالها ورعاية مصالح المستفيدين منها. ويترتب على القرار مد المهلة إلى الثالث من سبتمبر المقبل، حيث انتهت المهلة الأولى التي كانت مقررة لتوفيق الأوضاع في الثالث من يونيو الجاري.

- **الهيئة العامة للرقابة المالية تنظم اجتماعًا موسعًا حول آليات تيسير الطروحات الحكومية.**
- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية، لقاءً موسعًا لبحث سبل تيسير إجراءات قيد وطرح الشركات الحكومية بالبورصة المصرية، أكدت الهيئة على التواصل المستمر مع أطراف عمليات الطرح، وتقديم جميع أوجه الدعم الممكنة فنيًا وقانونيًا لضمان نجاح الطروحات الحكومية، مشيرًا إلى أن اللقاء يأتي استكمالًا لنهج الهيئة الرامي إلى تعميق الحوار المؤسسي مع مختلف أطراف السوق، بما يُسهم في رصد التحديات العملية ووضع الآليات المناسبة لمعالجتها.

- **الرقابة المالية توافق على قيد شركتين بسجل تحصيل مستحقات شركات وجهات التمويل غير المصرفي.**
- وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على قيد شركتي "إيجي سيرف" و" المصرية الدولية" في سجل شركات تحصيل مستحقات الشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي، كأول شركتين تُقيّدان في السجل الذي استحدثته الهيئة لتنظيم نشاط تحصيل المستحقات المالية، ووضع إطار رقابي ومهني واضح لممارسته. يأتي ذلك تطبيقًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (278) لسنة 2025، الذي استحدث سجلًا لقيد الشركات الراغبة في مباشرة أعمال التحصيل، وحظَر التعامل مع أي شركات تحصيل غير مقيدة بالسجل، مع منح الشركات والجهات العاملة في مختلف أنشطة التمويل غير المصرفي مهلة ستة أشهر لتوفيق أوضاعها تنتهي في 22 يوليو المقبل.

- **مشاركة في مؤتمر أكاديمية السادات.. الدكتور إسلام عزام: تعاون مستمر مع الجهات الحكومية والأكاديمية لترسيخ الوعي بالأنشطة المالية غير المصرفية.**
- شارك رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في المؤتمر العلمي السنوي لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية الذي أقيم تحت عنوان "الإدارة الذكية في عصر المعرفة" بحضور نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، وبرئاسة

رئيس الأكاديمية، وبمشاركة نخبة من المسئولين وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ والشخصيات الأكاديمية المرموقة. وتطرقت النقاشات إلى تعظيم التعاون بين الأكاديمية والجهات الرقابية والحكومية في المجالات العلمية والمهنية، من خلال العمل التشاركي في مجال التدريب وبناء القدرات لرفع كفاءة الجهاز الإداري في مختلف القطاعات، وأيضًا على مستوى تطوير برامج الدراسات العليا والبحث العلمي للباحثين من داخل وخارج مصر.

- **بروتوكول تعاون بين هيئة الرقابة المالية وجهاز التعبئة العامة والإحصاء لتعزيز تكامل البيانات والمؤشرات.**
- وقعت الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بروتوكول تعاون، هو الأول من نوعه، لوضع إطار تنظيمي لتبادل وإتاحة البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بقطاعي التأمين والوساطة في الأوراق المالية، بما يساهم في رسم السياسات الاقتصادية للدولة على أسس علمية وإحصائية دقيقة. ويأتي ذلك انطلاقًا من الدور الرقابي الذي أسنده الدستور إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بالإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية، والدور المحوري الذي يلعبه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باعتباره المصدر الرسمي للبيانات والإحصاءات للدولة المصرية.

- **الرقابة المالية تقرر مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية لشركات التأمين والمجمعات إلى 30 يونيو الجاري.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا بمد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات التي تزاول نشاط التأمين ومجمعات التأمين (المنتهية في 31 مارس 2026) إلى 30 يونيو 2026. يأتي ذلك في إطار سعي الهيئة للتيسير على الشركات العاملة في قطاع التأمين، وإتاحة الفرصة والمجال أمام الشركات لإعداد القوائم المالية وتقديم الإفصاحات المرفقة بها وتقرير مراقب الحسابات، وفقًا لقانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024 والقرارات التنظيمية الصادرة من الهيئة.

- **الرقابة المالية تُصدر معايير جديدة لإعادة التأمين لتعزيز استقرار الشركات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار رقم (98) لسنة 2026 بإلزام شركات التأمين ببعض المعايير التنظيمية الخاصة بإعادة التأمين، وذلك استكمالًا للمنظومة التنفيذية لقانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024، بهدف تعزيز كفاءة إدارة المخاطر بالشركات العاملة في قطاع التأمين. ويأتي هذا القرار في إطار الاهتمام الكبير بقطاع التأمين، حيث تستهدف الهيئة مواكبة التغيرات العالمية وأفضل الممارسات والتوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) لرفع كفاءة إعادة التأمين، وزيادة الجاذبية الاستثمارية للقطاع ككل.

- **هيئة الرقابة المالية تعدّل ضوابط فروع شركات التمويل غير المصرفي قبل انتهاء فترة توفيق الأوضاع.**
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار رقم (100) لسنة 2026 بتعديل بعض ضوابط قيد ونقل وغلق فروع شركات التمويل غير المصرفي، وذلك في إطار جهود تطوير البيئة التنظيمية الداعمة لنمو القطاع وحوكمته، ويشترط التعديل على الشركات التي صدرت ضدها أحكام قضائية أو طلبات تحريك دعاوى جنائية أو تدابير إدارية وترغب في قيد فروع لها، أن يكون قد تم تنفيذ الحكم أو التصالح بشأن تلك المخالفات أو إزالة أسباب التدابير ومُضي ثلاثة أشهر على ذلك. أما إذا كان سبب التدبير غير قابل للإزالة فيُشترط مرور مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، وفقًا لما تقدره الهيئة بحسب جسامة المخالفة. ويُشترط لقيد فروع شركات التمويل غير المصرفي أيضًا التزام الشركة بتقديم التقارير الرقابية للهيئة والقوائم المالية السنوية والدورية في مواعيدها، واستيفاء ملاحظات الفحص والامتثال.

- **مشاركة رئيس الرقابة المالية في احتفالية قرع جرس البورصة بمناسبة القيد المؤقت لأربع شركات ضمن برنامج الطروحات الحكومية.**
- مشاركة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في فعالية قرع جرس البورصة المصرية احتفالًا بالقيد المؤقت لأربع شركات حكومية بينها ثلاث من قطاع البترول والرابعة من قطاع السياحة، في خطوة تنفيذية جديدة للاستراتيجية الوطنية للطروحات الحكومية بهدف توسيع قاعدة الملكية، وتعزيز كفاءة إدارة الأصول، وتنشيط حركة سوق المال، وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية. ويسمح القيد المؤقت للشركات بمباشرة إجراءات التسجيل المبدئي وإعداد مستندات ونشرات الطرح، مع منحها مهلة محددة قانونًا لاستيفاء متطلبات نسبة الأسهم حرة التداول وعدد المساهمين، وهي آلية مرنة تستهدف تسريع جاهزية الشركات للطرح وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات.

- **تكريم الفائزين في أول مسابقة للبحوث العلمية تنظمها الهيئة العامة للرقابة المالية.**
- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية، حفلاً لتكريم الفائزين في الدورة الأولى من مسابقة الهيئة للبحوث العلمية لعام 2025، كما كرّمت أسماء ثلاثة من رواد القطاع المالي غير المصرفي، وذلك خلال احتفالية نظمتها الهيئة بحضور قيادات الهيئة ونخبة من الأكاديميين والباحثين وأسر المكرمين.

- **لقاء موسع بين رئيس "الرقابة المالية" ووسطاء التأمين.**

- أكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، سعي الهيئة لتطوير قطاع الوساطة في التأمين وإعادة التأمين في إطار خططها للنهوض بمجال التأمين في مصر بوجه عام لرفع نسبة انتشار التأمين، وتعظيم إسهامه في الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمارات، فضلًا عن تحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للمواطنين. جاء ذلك خلال لقاء موسع عقده رئيس الهيئة مع ممثلي جميع شركات وساطة التأمين وإعادة التأمين.

- **مشاركة هيئة الرقابة المالية في اجتماعات المنظمة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) بالمغرب.**
- شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في الاجتماع المشترك لمجموعة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (EMDE)وفريق عمل فجوات الحماية التأمينية (PGTF) التابعين للمنظمة الدولية لمراقبي التأمين(IAIS) ، والذي استضافته العاصمة المغربية الرباط. حيث ناقش المشاركون في الاجتماع أنظمة الملاءة المالية القائمة على المخاطر، والابتكار الرقمي ومخاطر الأمن السيبراني، والقيمة المقدمة للمستهلكين، وبرامج التأمين المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

- **رئيس "الرقابة المالية" في كلمته بـ " قمة مصر للأفضل": نبني سوقًا أكثر تنافسية اعتمادًا على التكنولوجيا المالية وتشجيع الابتكار.**
- ألقى الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كلمة افتتاحية بفعاليات قمة مصر للأفضل 2026، التي أقيمت تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، ونظمتها مجلة "أموال الغد" ووكالة "إكسلنت" التابعتان للشركة "المتحدة" للخدمات الإعلامية، تحت شعار "استحقاق الريادة وتنافسية المستقبل"، بمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسئولين وقادة مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية. وكرّمت إدارة القمة الدكتور إسلام عزام بمنحه جائزة "الإنجاز المؤسسي" تقديرًا لدوره القيادي على رأس البورصة المصرية ثم الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعزيز تنافسية الأسواق المالية غير المصرفية، ودعم الابتكار والتحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسـور لا الحـواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg